محضر الجلسة رقم 571

التاريخ: الثلاثاء 9 ذو القعدة 1428 (20 نونبر 2007).

الرئاسة: المستشار السيد علي سالم الشكاف، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان واثنان وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الأربع والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد علي سالم الشكاف، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي للمجلس، يخصص مجلس المستشارين هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها، وقبل ذلك أطلب من السيدة، والسيد الوزير، السادة المستشارين المحترمين، الوقوف من أجل قراءة الفاتحة ترحما على روح السيد وزير العدل السابق، السيد محمد بوزبع، رحمه الله.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ {1} الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ {2} الرَّحْمَـنِ الرَّحِيمِ {3} مَـلِكِ يَوْمِ الدِّينِ {4} إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ {5} اهدِنَـا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ {6} صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ غَيرِ الْمَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ {7}

السيد رئيس الجلسة:

تعازينا لأسرة الفقيد، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

أعطي الكلمة الآن للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطنبولي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

المراسلات التي توصلت بها رئاسة المجلس:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بقرار من المجلس الدستوري يحمل رقم 07-662، بشأن شغور مقعد مجلس المستشارين، على إثر وفاة شاغله المرحوم السيد عبد الكريم عصمان، الذي كان منتخبا في نطاق الهيأة الناخبة المكونة من ممثلي المأجورين.

كما توصلت رئاسة المجلس برسالة من رئيس الفريق التحالف الوطني، يعلن من خلالها أن مكونات الفريق أصبحت تنحصر في أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الشورى والاستقلال.

كما توصلت رئاسة المجلس من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان برسالة، هذا موضوعها:

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد؛ يشرفني أن أحيطكم علما أن السيد كاتب الدولة لدى وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية سيجيب عن السؤالين الشفهيين المتعلقين: أولهما بغلاء أسعار العقار ببلادنا، والثاني بغلاء العقار، وذلك خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 20 نونبر 2007.

وتقبلوا بقبول خالص عبارات التقدير.

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

إمضاء: محمد سعد العلمي.

السيد الرئيس، الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين ابتداء من 13 نونبر 2007 إلى هذا اليوم:

- عدد الأسئلة الشفهية: 69؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 17.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

وردت على الرئاسة 5 طلبات الإحاطة، أعطي للسيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس، نقطة نظام؟ تفضل...

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة الوزراء،

الزملاء الأعزاء،

يمكن لي أن أقول لكم، السيد الرئيس، الزملاء الأعزاء، أين نحن من وعود السيد الوزير الأول الذي التزم في تصريحه بالحضور الدائم للحكومة؟ يمكن لي أن أقول لكم السيد الوزير السيد الرئيس، أنه اليوم غائب 11 وزير، ويمكن لي أن أقول لك هذه المهزلة التي نحن اليوم فيها وسنعيشها بحيث يا الله اليوم مبرمجين 11 سؤال، وفي الواقع كنبرمجو 24 سؤال، فهذه المعاملة التي تتعامل بها الحكومة مع المؤسستين ... مع البرلمان، راها معاملة يمكن لي أن أقول لكم السيد الرئيس، أنه تعتبر عرقلة للعمل البرلماني، ولهذا نلح على السيد الوزير الأول أنه يحترم الوعد الذي كان قد قيل أمام نواب الأمة وأمام ... يمكن لي أن أقول لك أمام الشعب المغربي، فرجاء السيد الرئيس حصكم تشوف حل لهذه المعضلة لأنه تتسبب حتى يمكن لي أن أقول لك الآن راه واحد المجموعة من السادة المستشارين راه مابقاوش إحضروا لهذه الأسباب، والسبب الثاني هو السيد الرئيس عدم الوفاء بالوعود التي يتقدمون بها بعض الوزراء أثناء الأسئلة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

على كل حال هناك تضامن حكومي، وفي إطار الإحاطة أعطي للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري الكلمة.

نقطة نظام، السيد الرئيس تفضل.

المستشار السيد إدريس مرون:

ملاحظة تنشوف على أنه جل الوزراء بل كل الوزراء الذين يسهرون على قطاعات ذات أهمية والتي تشغل بالنا والتي لها امتداد مع الشعب المغربي هم غائبون، تطلبون من البرلمانيين أن يكونوا حاضرين، ها هم هنا، لكن مع من سنتحاور؟ المشكل مطروح ومطروح بحدة، وإذا انطلقنا منذ بداية السنة بهذه الطريقة فأتساءل كيف ستنتهي في آخر المطاف؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

على كل حال أنا لن أتحدث باسم الحكومة، ولكن أظن على أنه هناك تضامن حكومي مرة أخرى أذكر على أنه هناك تضامن حكومي، وأعطي الكلمة للسيد رئيس الفريق، دائما في إطار نقطة نظام؟ تفضل...

المستشار السيد خليد الهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

بغض النظر عن حضور اليوم بعض أعضاء الحكومة، التصريح الحكومي الذي قدم أمام مجلس المستشرين تم التأكيد على الحضور المكثف، تكثيف حضور الحكومة في أشغال اللجان والجلسات، هذا التصريح قدم هنا، أنا سأعطي نموذج طلبات لعقد اللجان، تقدمنا بخمس طلبات لعقد اللجان المختصة في مواضيع عندها أهميتها، لما نتكلم على الدخول المدرسي وإشكالية التعليم أو الموسم الفلاحي، أو ما وقع مؤخرا بنسبة لتفويت أحد المؤسسة أو محاولة تحويل أحد أكبر المؤسسات العمومية "المكتب الشريف للفوسفاط" إلى شركة مساهمة، طلبنا عقد لجان، لكن للأسف الحكومة لم تتجاوب، وأنا مرة أخرى كنطلب إخوان رؤساء اللجان يتحملوا مسؤوليتهم، باش يضغطوا على الحكومة باش تكون حاضرة للمساءلة داخل قبة البرلمان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس فريق الاتحاد الدستوري في إطار الإحاطة، إحاطة المجلس علما.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الزملاء الأعزاء،

لقد كان بودنا أن لا نضطر مرة أخرى للجوء إلى الإحاطة للتعبير والتساؤل عن سلوك الحكومة اتجاه المعطلين حاملي الشواهد العليا، ولتحقيق هذا الرجاء سارعنا إلى توجيه سؤال آني للحكومة، حتى تتمكن من الإجابة عن تساؤلاتنا أمام الرأي العام الوطني، إلا أن الحكومة أصرت دائما على الغياب، بل على الهروب من تساؤلات المعارضة، فبعد أن نبهنا في الأسبوع الماضي إلى تبعات المخالفات الدستورية والقانونية، والمتمثلة في تناقض السلوك الحكومي مع منطوق المادة 12 من الدستور، والتي تنص، السيد الرئيس، على أن لكل مغربي الجنسية الحق في الوصول إلى الوظائف العمومية على وجه المساواة، وقد حملنا الحكومة آنذاك مسؤوليتها فيما سيترتب عن ذلك من آثار ومضاعفات، وها نحن خلال هذا الأسبوع نعيش أحواء من

التصعيد بحيث تدخلات قوات الأمن بشكل عنيف يوم السبت لتفريق الأطر العليا المعطلة التي نظمت وقفة احتجاجية أمام البرلمان، وقبل ذلك أمام مقر أحد الأحزاب، حيث تم تسجيل إصابات بجروح متفاوتة الخطورة، ولازالت حشود غفيرة تحتج أمام البرلمان الآن، وتعبر عن رفضها لما جاء في بلاغ الحكومة، والطعن في مصداقية اللائحة الموجودة لدى الوزير الأول.

السيد الرئيس،

الزملاء الأعزاء المحترمون،

إن هذا الارتباك الحكومي في معالجة ملف خطير، يتعلق بالتشغيل والتوظيف حملة الشواهد العليا أدى وسيؤدي إلى تصعيد خطير في التوتر، ذلك أن الحكومة ما فتئت تروج منذ التصريح الحكومي أنها تخصص حصة الأسد من المناصب المالية لحل مشكل العاطلين في إطار ما سمي مقاربة تفضيلية تضامنية، هذا الشعار الذي يكتنفه غموض كبير بحيث يروج، الآن لدى بعض الجهات المعطلة أن المقارنة التفضيلية ستفضل...

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد رئيس فريق العهد، تفضل في إطار نقطة نظام السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد بلحسان:

يحتاج إلى توضيح من السيد الرئيس يأخذ من وقتنا شوية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، إذا سمحتم بذلك تفضل، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

هذا الشعار الذي يكتنف غموض الحكومة، غموض كبير بحيث يروج الآن لدى بعض الجهات المعطلة، أن المقارنة التفضيلية ستفضل المعطلون المنتمون إلى شباب بعض الأحزاب المحظوظة، وهذا سنعود إلى شعار المغرب لنا ولا لغيرنا.

السادة المستشارين،

إذا كانت الحكومة قد اعتبرت أن القمع هو الحل، فإننا نقول لها أن المغرب بلد الجميع، ووطن لكل المغاربة وكل المغاربة سواسية أمام القانون، وحق التوظيف حق للجميع، ونقول أيضا أن استمرار الحكومة في التمييز بين المعطلين المغاربة، هو أمر مردود عليها ولا يقبله الدستور ولا العقل ولا المنطق.

السيد الرئيس،

لهذا فإننا نعاود مطالبة الحكومة بالتراجع عن هذا الضلال الذي سيؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، وسيخلق ضحايا جدد إلى ضحايا لازالوا يعانون تبعات معالجات كارثية لملفات أخرى، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الآن أعطي الكلمة في نفس الإطار، في إطار إحاطة المجلس علما للسيد رئيس فريق العهد.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارات والمستشارين،

السيد الرئيس،

طبقا للمادة 128 من النظام الداخلي، أحيط مجلسنا الموقر علما بقضية طارئة تتعلق باستدعاء المستشار البرلماني من فريق العهد السيد يحيى يحيى للمثول أمام القضاء الإسباني بمليلية المحتلة بتاريخ 11 دجنبر 2007، هذه المتابعة، السيد الرئيس، التي يتعرض لها برلماني مغربي ليس لها أي أساس قانوني، وإنما جاءت نتيجة استنكاره لزيارة ملك إسبانية خوان كارلوس للمدينتين المغربيتين سبتة ومليلية، هذا نعتبره متزلقا خطيرا في تعامل السلطات بمليلية المحتلة مع البرلماني المغربي السيد يحيى يحيى الذي لم يمارس إلا حقوقه الطبيعية التي تكفلها المواثيق والعهود الدولية، كحرية الرأي والتعبير.

السيد الرئيس،

نحن في فريق العهد، وفي حزب العهد نؤكد من هذا المنبر، على تضامننا المطلق مع السيد يحيى يحيى، ونناشد السلطات المغربية وكافة الأحزاب السياسية والقوة الحية والهيآت والمنظمات الحقوقية والصحافة والمجتمع المدني، من أجل اتخاذ المواقف المناسبة لهذا الحدث الخطير، الذي يمس بحرية البرلماني والمؤسسة البرلمانية ككل، وبالصداقة المغربية الإسبانية.

وبهذه المناسبة، السيد الرئيس، نناشدكم من أجل تداول هذه القضية في مكتب المجلس واتخاذ التدابير اللازمة لإنصاف المعني بالأمر ورد الاعتبار له، كما نهيب بالسادة أعضاء المكتب ورؤساء الفرق

ورؤساء اللجان وكافة مكونات المجلس للوقوف إلى جانب أحد أعضاء مؤسستنا الموقرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، في نفس...نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد أحمد القادري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

في الواقع أريد باسم الفريق الاستقلالي، وأعتقد باسم السادة المستشارين جميعا بعد أن استمعنا إلى طلب الإحاطة الذي في الحقيقة ينطبق مع المادة 128 متاع فريق العهد، باش نلعن تضامننا المطلق مع المستشار يحيى يحيى، ورفضنا الإهانة على أي برلماني اللي هو تيمثل سيادة الأمة.

السيد الرئيس،

هناك مسطرة نطلب باسم الفريق الاستقلالي أن يسلكها السيد رئيس مجلس المستشارين والسيد رئيس مجلس النواب، ذلك برفع هذه القضية إلى رئاسة الإتحاد البرلماني الدولي حيث توجد لجنة حقوق البرلمانيين تعالج مثل هذه الحالات، وتقف في مساندة الحقوق التي يعبر عنها السادة البرلمانيين في ممارسة اختصاصاتهم، نلتمس باش هذا الملتمس يسجل ويبعث في أقرب وقت إلى رئاسة اتحاد البرلمان الدولي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نسجل ذلك الملتمس، أعطي الآن الكلمة للسيد رئيس فريق الحركي في إطار المادة 128، أذكر السادة المستشارين والسادة الرؤساء الفرق على أنه المادة 128 من النظام الداخلي تخول لرؤساء الفرق في إطار مدة زمنية لا تتعدى 3 دقائق إحاطة المجلس علما.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد إدريس المرون:

شكرا السيد الرئيس.

سأكون موجز، مجلسنا يشتغل بنظام داخلي، من بين البنود الأساسية للنظام الداخلي كاينة لجنة العشرين، هذه لجنة العشرين هي لجنة فيها 20 ديال الناس، تنتخب من طرف المجلس حسب النسبية، وهي التي كتبرء المحاسبين فيما يتعلق بمصاريف المجلس، هذه 3 سنين ما تدراتش، وهي المفروض فيها تكون في شهر على أكبر تقدير ما بعد أكتوبر، فهذه 3 سنين ما تدارتش جميع الفرق طالبت باش تكون، نخبر الآن الرأي العام بأننا نرغب في أن تكون مؤسستنا تشتغل في شفافية وفي وضوح، إذن نحن نقوم بما هو بأيدينا وعلى المسيرين داخل المجلس أن يقوموا بعملهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، نسجل كذلك هذا الملتمس، ودائما في إطار إحاطة المجلس علما أعطي الكلمة لرئيس فريق التحالف الوطني.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

في إطار تطبيق المادة 128 من نظامنا الداخلي يشرفني أن أحيطكم علما بالهواجس التي أصبحت تعيشها جاليتنا المغربية بالخارج حول تأسيس المجلس الأعلى للجالية، وبالمناسبة لا بد أن أشيد بالاهتمام الملكي بالقضايا وشؤون الجالية المغربية بالخارج، وفي هذا الإطار نسجل مجموعة من الملاحظات حول المنهجية التي اعتمدها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، عبر فريق العمل الذي تكلف بتدبير ملف الاستشارات، التي تبقى في نظرنا منهجية تفرض علينا العديد من التساؤلات، هل هناك دراسات جدية أنجزت في هذا الباب؟ كيف ستتم أجرأة المنطلقات السامية الثلاث التي جاء بها خطاب المسيرة الخضراء والذي سطر من خلاله جلالة الملك التصور العام والمتبصر لهذه المؤسسة؟

نحن فريق التحالف الوطني وبحكم إطلاعنا عل شؤون الجالية، نؤكد على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان أن يقوم باعتماد بعض تجارب الدول الديمقراطية كفرنسا والبرتغال وإيطاليا وإسبانيا والسينغال، التي أسست كلها مجلسا أعلى لجاليتها في الخارج، جل أعضائها منتخبون.

إننا نثمن مبدأ الانتخاب الذي أقره الخطاب الملكي السامي لذكرى المسيرة الخضراء المظفرة يوم 6 نونبر 2007، وكذلك كون المجلس الأعلى المرتقب سوف لا يكون استشاريا محضا بل تمثيليا مع اختصاصات واسعة.

إن بشرى تأسيس المجلس الأعلى للجالية التي جاء بها جلالة الملك، يجب أن تكتمل خصوصا وأن الفترة التي حددت لإحداث هذه المؤسسة تبقى قصيرة بالنظر إلى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقه. فهل فكر المجلس الاستشاري في طريقة انتخاب هذه المؤسسة؟ ولكي تكون هذه الانتخابات في المستوى المطلوب، وحتى تطمئن جاليتنا بالخارج على اعتبار أنها وجه المغرب وسمعة مؤسساته وإدارته في الخارج، هنا أفتح القوس السيد الرئيس، أنه كنتمناو هذه الانتخابات إن شاء الله اللي غاتجري، -إلى كانت غادي تجري في الخارج- أنه تعطي الوجه الحقيقي ديال الإدارة والمؤسسة المغربية، خصوصا وأن بلادنا قطعت أشواطا هامة في تكريس مسارها الديمقراطي، الذي كان محطة إشادة وتنويه من قبل المجتمع الدولي، يجب أن نراعي العوامل التالية:

- التفكير في نمط اقتراع يساعد على المشاركة بكثافة؛
- اعتماد توقيت مناسب ليوم الاقتراع مع الأخذ بعين الاعتبار أيام العطل في تلك الدول؛
- تنظيم الانتخابات في 3 أيام على الأقل مع مراعاة البعد الجغرافي للقنصليات الذي يقدر بمئات الكيلومترات؛
- توفير الدعم المالي واللوجيستيكي والموارد البشرية الكافية نظرا للخصاص الذي تعرفه مختلف القنصليات؛
- اعتماد الغنى بلد الإقامة للإشراف على هذه العملية، نظرا لكون العديد من المواطنين بالخارج لا يتكلمون اللغة العربية؛
- تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي القنصليات الذين سيشرفون على تنظيم هذه الانتخابات.

وفي الأخير علينا أن لا ننسى في هذا الباب أن المجلس الأعلى للجالية يجب أن يتوفر له فروعا في بلدان الإقامة للقيام بواجبه في عين المكان فيما يخص شؤون الجالية، ونحن إذ نثير هذه الملاحظات نتمنى أن تكون مفيدة لهذا المجلس الموقر، والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، دائما في إطار المادة 128، الآن الكلمة لرئيس فريق الاستقلالي في إطار إحاطة علما، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد العربي بوراس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي وإخواني المستشارين،

أزمة الطاقة مشكل عالمي ولا يمكننا أن نحمل المسؤولية فيها ذلك لحكومتنا الموقرة خاصة وأننا دولة مستهلكة وغير منتجة للوقود، كما أننا نقدر المجهود الضخم الذي تقوم به الحكومة للمحافظة على التوازن من خلال صندوق المقاصة وذلك لمنع أية زيادة في الوقود حماية للقدرة الشرائية للمواطنين، غير أننا في قطاع الصيد البحري نشعر بنوع من الغبن والتهميش واللامبالاة ذلك أن الحكومة الموقرة من خلال صندوق المقاصة تساهم في توازن الأثمان بالنسبة للقطاع الفلاحي، مع أن العمل في الصيد البحري هو مشابه تماما بالعمل في الحرث والزراعة.

ومن هنا نرى أن قطاع الصيد البحري من حقه أن يتمتع هو الآخر بما يساعد على تخفيف ضغط المصاريف والتقليل من الخسارة، ولا بأس بالمناسبة أن نثير انتباه حكومتنا الموقرة إلى أن إحدى جارتنا الأوربية التجأت لحل ملائم لمساعدة قطاع صيدها البحري، حيث قامت بمنح مبلغ مالي مهم لكل باخرة صيد متضررة من ارتفاع ثمن الوقود وذلك لمدة ثلاث سنوات متتالية.

ونحن نأمل من حكومتنا الاهتمام بهذا الموضوع الخطير اقتصاديا واجتماعيا اعتقادا منا بأنه يدخل في صميم برامج التنمية البشرية، مع التذكير بأن قطاع الصيد البحري على الصعيد الوطني سيضطر تلقائيا للتوقف الاضطراري بين لحظة وأخرى بسبب عجزه الكامل عن أداء المصاريف أثمان الوقود.

كما أن هناك أيضا حركات إضرابية تتهيأ في هذه اللحظة في كثير من الموانئ المغربية نحن الآن في غنى عنها، وإذ نحيط المجلس الموقر علما بهذا الموضوع نأمل من حكومتنا الموقرة تدارك الأمر وفتح نقاش وحوار وطني مسؤول مع قطاع الصيد البحري المتضرر الأكثر من أزمة الوقود بالمغرب، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، آخر طلب إحاطة في هذه الجلسة السيد رئيس الفريق الحركي تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم،

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة، تتمثل في المعاناة التي يعيشها الفلاحون في الموسم الفلاحي الحالي.

السيد الرئيس،

إن أقل ما يمكن أن يقال عن السنة الفلاحية الحالية أنها استثنائية بامتياز، نظرا للانعكاسات السلبية للموسم الفلاحي الماضي، والتي لا تزال تلقي بظلالها على الموسم الجديد، وخاصة فيما يتعلق بقلة البذور المختارة وارتفاع أثمنتها.

إن المزارع المغربي يواجه صعوبات كبيرة في الحصول على بذور الحبوب في الموسم الحالي، بل إن أسعارها في السوق السوداء بلغت حوالي 450 إلى 500 درهم إن وجدت، تتجاوز السعر الذي حددته السلطات العمومية.

كما أن بعض المضاربين أصبحوا يتحكمون في سوق البذور، ويفرضون أسعارا جد مرتفعة، فرغم تحديد السلطات لأسعار البذور المعتمدة فإن أسعارها في الأسواق التي يراقبها المضاربون ارتفعت بما يتراوح 20% إلى 30%.

إن تسويق البذور المختارة من قبل الشركة الوطنية لتسويق البذور سوناكوس (SONACOS) والتي تستحوذ على 95% من تجارة تلك البذور يغلب عليها طابع المحسوبية والزبونية بشكل كبير، وكذا غياب النزاهة وعدم وضع معايير محددة من أجل تمكين الفلاحين من شراء البذور بكيفية عادلة تعتمد على النسب المئوية.

كما أن هذه الشركة لا تستجيب في غالب الأحيان لطلبات هؤلاء الفلاحين، هذا في وقت عرفت فيه بلادنا قلة للتساقطات المطرية التي أثرت بشكل كبير على المساحات المزروعة، فلا نعلم كيف ستواجه الحكومة هذه الوضعية مع بداية تهاطل الأمطار على بلادنا إنشاء الله؟، والذي نتمنى أن يكون في الأيام القليلة المقبلة بحول الله.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نطلع مجلسنا الموقر على هذه الوضعية المزرية التي يعيشها الفلاح المغربي جراء قلة البذور المختارة والتي طالبنا في الجلسات السابقة بضرورة توفيرها، فإننا بالمقابل نطلب من الحكومة اتخاذ الإجراءات الإستعجالية من أجل توفير البذور المختارة وبأثمنة معقولة مع معاقبة المتضاربين، والتخفيض من أثمنة الأعلاف في السوق الوطنية، وكذلك معالجة مشكلة الديون المتراكمة عن الفلاحين وخاصة الفلاحين الصغار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، حول ترسيم أعوان التعاون الوطني، للمستشارين المحترمين السادة: العربي القباج، خديجة الزومي، كافي الشراط، العربي سديد، تيتنى العلوي، محمد كريمن، عبد العزيز العزابي، ناجي فخاري، محمد الأنصاري، محمد أبو الفراج، عبد اللطيف أبدوح، العربي المحرشي، مصطفى ميارة، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

بطبيعة الحال هذا السؤال كيهم واحد الفئة عريضة من الموظفين المنتمين لقطاع التعاون الوطني، وسبق لمركزيتنا الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن طرحت في عديد من المرات هذا المشكل؛ وهذا تيهم 3800 موظف مع الأسف هؤلاء الناس يقومون بالأعمال التي تخول لهم إطارات كباقي الموظفين في الوظيفة العمومية، لكن مع الأسف يسمونهم أعوان، علما أن من بينهم المديرين، من بينهم المربين، بحيث أنه هؤلاء الناس التي يجب أن يصنفوا في إطارات معينة يسمون دائما في إطار الأعوان.

سبق للسيد الوزير الأول والتزم في التصريح الذي قدم بمناسبة تقديم منجزات الحكومة أن أقر بترسيم هؤلاء سنة 2007، سبق للسيد وزير التشغيل أن صرح بمناسبة فاتح ماي أن وضعية هؤلاء في طريق التسوية، بطبيعة الحال هذه الفئة من الموظفين يلعبون أدوارا جد مهمة فيما يخص العمل الاجتماعي، فيما يخص الفقراء، فيما يخص اليتامى، فيما يخص المعاقين، المسنين وميادين أخرى، فكنتسائلو هاذ الملف بطبيعة الحال هذه سنوات وهؤلاء ينتظرون ترسيمهم، علما أن في الحوار مع الحكومة صرحنا أنه كيف يعقل أن الدولة كمشغل لا تحترم الحد الأدنى للأجور، ما بالك أن تحترمه الدولة في القطاع الخاص، فهذه الفئة محرومة من كل شيء من الترسيم من الإطار، من القانون الأساسي، فكل مناسبة تأتي ونسمع دائما أن وضعية هؤلاء تم اتخاذ القرار في شأنها وسيتم عما قريب التسوية.

الآن ونحن في شهر نونبر وباقي اشحال واحد والوعد بطبيعة الحال هذه أربع سنوات ونستمع إلى الحكومة أنه تلتزم ثم تلتزم ثم تلتزم كيفما كان نوع الحوار وفي التصريحات، فنساءل السيدة الوزيرة كاتبة الدولة متى هؤلاء الموظفين سيطلق الله سراحهم ويترسموا ويعتبرون أنفسهم حتى هم كموظفين الدولة يتمتعون بجميع الحقوق؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة نزهة الصقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية نشكر السيدة والسادة المستشارين المحترمين اللي طرحوا هذه المسألة التي تمس فعلا واحد الفئة مهمة من أعوان التعاون الوطني، الذين يقومون بعمل جد مهم منذ سنوات، هذه الفئة من الأعوان الذين هم فعلا غير مرسمين عددهم السد المستشار يصل إلى 3426 ديال الناس، ويتشكل أساسا من مكونين ديال مراكز التربية والتكوين ديال مربيات ديال دور الحضانة ورياض الأطفال.

دورهم فعلا هو تأطير وتوجيه المواطنين ديال المراكز الاجتماعية والمراكز الخيرية وبخاصة الفئات الأكثر حرمان في العالم القروي وفي أحياء الفقيرة ديال المدن، الوضعية الإدارية والمالية لهؤلاء الأعوان تبقى فعلا أنه لازالت لم تجد طريقة حلها بالرغم من كل المجهودات التي قامت بها في هذه العشر السنوات الأخيرة من طرف التعاون الوطني الذي هو تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ... في المناقشات مع وزارة المالية والشركاء الاجتماعيين المعنيين، هؤلاء الأعوان يتقاضون أجرة 1724 درهم يعني كتلة أجرية سنوية تفوق شيئا 5 ملايين درهم، منذ 2002 أصبحوا يتمتعون بالتعويضات العائلية وبالتغطية الصحية وكذلك بصندوق التقاعد.

من جهة أخرى بغيت نأكد للسيدات والسادة المستشارين أنه هاذ المسألة كانت موضوعة بجدول أعمال في الدورة الأخيرة للحوار الاجتماعي تحت رئاسة السيد الوزير الأول في 2007، الوزير الأول السابق، وهذه المناقشات وصلت لواحد القرار ديال القيام بحل إداري ومالي لوضعية هاذ الأعوان، الشيء اللي غادي إحسن فعلا مستوى العيش ديالهم.

هذا الموقف ديال الحكومة تأكد فعلا من طرف الوزير السابق ديال التشغيل والتكوين المهني في الخطاب ديال فاتح ماي ديال هاذ السنة، الإدماج ديال هاذ الأعوان الغير المرسمين في القانون الأساسي كيتشابه للإدارات الأخرى حسب مستوى التربية والتعليم ديال هؤلاء الأعوان، غيتشكل واحد القرار ديال الاعتراف من طرف السلطات العمومية المعنية بكل المجهودات التي قامت بها هذه الفئة ومن أجل إنصافها.

وفي الأسابيع القليلة المقبلة إنشاء الله سنحاول تحديد المسطرة التي يجب أن نتبعها مع القطاعات الحكومية المعنية من وزارة المالية ووزارة تحديث القطاعات العامة، وأغتنم الفرصة باش نشكر السيد الوزير الأول وكل قطاعات الدولة وكذلك النقابات والمستشارين على سندهم لهذه الفئة من الأعوان، التي تستحق فعلا كل اهتمام وكل تقدير ولا شك أنه ستبقون مخبرين بالتبعات التي ستعطى لهذه المسألة المهمة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب

المستشار السيد العربي القباج:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر السيدة كاتبة الدولة، لكن يا كاتبة الدولة، السيدة الوزيرة وأستسمح يتضح الآن أن هذا الملف لم يأخذ طريقه، وذلك يتضح أنه الالتزامات الحكومية مشات في واد والواقع في واد.

الآن يتأكد السيدة الوزيرة أن الحكومة ستحاول وستجد الحل، بحيث أنه كان من المفروض أن هاذ الناس لحد الآن تعترفون أنهم مكونين، وأنهم أطر يقومون بأعمال جد مهمة، كيتبين أن الأوضاع ديالهم ما موخوداش بعين الاعتبار، فاعتقد أنه الآن غادي نعاود نرجعو لنقطة البداية، أننا نعاود نرجعو لحوار آخر مع الحكومة باش نعرفو باش نعرفو آشنو هو السبب؟

الآن بغينا نعرفو هل وزارة المالية هي التي تعرقل هذا الملف أم وزارة الشغل؟ أم وزارة الوظيفة العمومية؟ فكيف يعقل أن هاذ الناس والآن صرحتوا أن 3426 كتبين أنه الفرق ما بين 3426 و3800 أن واحد الفئة كبيرة مشات للتقاعد ومشات تكب الماء على كرشها، لأنه

حرمت من الترسيم علاش؟ لأن الحكومة رافضة تطبيق الحوار الاجتماعي.

فالسيدة الوزيرة نتمنى أن لا تكون الحوارات التي تقوم بها الحكومة حوارات من أجل الاستئناس وحوارات لضياع الوقت، في الوقت اللي واحد الفئة كبيرة من الموظفين الأوضاع دياها كتمشي من السيئ إلى الأسوء.

قلتم أن كيقبض 1724 درهم، فعلا لكن أين هو الحد الأدنى للأجور واش محترم؟ قلتم التغطية الصحية، التعويضات العائلية الحمد لله الذي هذه ثلاث سنين أو أربع سنين باش بدأو يستفيدون منها في الوقت اللي ثلاثين سنة وهم محرومون من التعويضات العائلية.

فأعتقد السيدة الوزيرة كنا ننتظر أن اليوم غاد تجيء الحكومة وتقول لنا أنه في آخر دجنبر هاذ غادي توصلوا بالقرارات دياهم أغادي توصلوا بالتعويضات دياهم، فمع الأسف هذه الفئة راها مظلومة وستبقى دائما مظلومة، لكون الحكومة لم تلتزم، لم تتوفق في تطبيق ما تم الاتفاق عليه مع المركزيات النقابية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار أنا أعرف بأنه في جميع بلدان العالم كاين واحد 100 يوم ديال الإفراج أو ديال jours de grâce التي تعطى لواحد الحكومة، أنها مللي كتوصل كيعطيوها الوقت، أنه تضطلع على الملفات وأنه تعمل التتبع ديال العمل الحكومي، وأنا لاحظت بأنه أول مرة كان عندي الشرف باش نجاوب على سؤال شفوي في مجلس المستشارين الموقر، ولكن منين وصلت وأنا كنسمع كأنه هذه الحكومة هذه سنين وهي جالسة ولم تقم بالتزاماتها، وبالتالي أنا ألتمس من السادة المستشارين أنهم يأخذون بعين الاعتبار الظروف اللي توضعت فيها هذه الحكومة اللي حنا الآن في مناقشة قانون المالية، وحنا في اللجان الدائمة ديال مجلس النواب تناقشو في الميزانيات، وبالتالي ما تكونش هذا الاستقبال ديال الحكومة الجديدة بواحد الأحكام اللي هي قاسية جدا.

إذن أنا أقول بأنه فعلا كاين التزام ديال الحكومة وكاين تتبع وكاين استمرارية في الحكومة، ولا يمكن لواحد الحكومة تجي وتعتبر بأنه الكلام اللي فات قبل منها ما كاينش عندو وجود وتعاود تبدأ من جديد، حنا في إطار الاستمرار واحترام التزامات ديال الحكومة.

الله يخليكم كنرجو منكم أنكم تعتبرؤا أنه ها حنا خدامين، وإنشاء الله الحاجة اللي التزمنا بها إلا وغادي إنشاء الله غادي نحققوها أو أعطيونا شوية ديال الوقت قبل ما يمكن لكم تحكموا على نتائج ديال حكومتنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونقدر هذه المرحلة الانتقالية بالطبع للحكومة، ننتقل إلى السؤال الآني الثاني الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول محاربة الفقر، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، مولاي الحسن الطالب، محمد اتحيفة، أبو بكر أعبيد، سعيد السرار، عبد الوهاب بلفقيه، داحمان الدرهم، عمر مورو، أحمد العاطفي، حسن أكليل، علي سالم الشكاف، عبد السلام خيرات، عبد الحميد فاتحي، محمد العلمي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد فضيلي:

في إطار نقطة نظام، أخذنا مواعيد أخرى كيفاش تغير الترتيب؟

السيد رئيس الجلسة:

بالطبع كان هناك تغيير يعني في جدول الأعمال نزولا عند طلب السادة الوزراء، ولأن هناك التزامات حكومية والتزامات في إطار دراسة القانون المالي، وبالتالي كما ذكرت السيدة الوزيرة، يجب أن نقدر هذه المرحلة الانتقالية للحكومة، وهناك استدراك في هذا المجال، ووزع الاستدراك.

تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

بداية باسم الفريق الاشتراكي نتمنى كل النجاح لهذه الحكومة، وللأخت نزهة الصقلي وهذا أول سؤالي إليها:

في إطار التزام بلادنا للألفية للتنمية البشرية خاصة في هدفها الأول وهو محاربة الفقر، قامت الحكومات السابقة بأنشطة وبقرارات جد مهمة في هذا الباب، لكن بالملموس، المواطن المغربي غير راض على وضعيته المادية ووضعيته الاجتماعية، وذلك بتقليص الطبقة الوسطى والتي تعتبر هي المحرك الاجتماعي والسياسي الأساسي في البلاد، عتبة الفقر حددناها في الحواضر ب 1828 درهم، وفي البوادي ب 1220 درهم، التشخيص موجود فيما يخص نسب الفقر في المدن الكبرى وفي القرى.

السيدة الوزيرة، ما هو برنامجكم، أولا من أجل الاستمرارية في الديناميكية في هذا الباب، ثانيا وخاصة بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

السادة الوزراء،

في البداية تنشكر السيدة والسادة أعضاء الفريق الاشتراكي على وضع هذا المشكل الأساسي اللي هو فعلا في صلب الاهتمامات ديال الحكومة، لأنه كما تعرفون فيما يخص الفقر كاين فيه، كما تفضلتم السيدة المستشارة، كاين فيه درجات، يعني كاين الفقر الشامل اللي هو نسبيا نقص في المغرب كما تبينه الآن الدراسات الوطنية والدولية وبالأحص الدراسات اللي هي مرتبطة بأهداف التنمية للألفية، هذا النوع من الفقر يعني أقل من 10 دراهم في اليوم لكل شخص هذا هو الفقر الشامل، نقص في المغرب ما بين 1985 و2004 وداز من 12,5% إلى 7,7% على الصعيد الوطني، في العالم القروي هاذ النسبة أكثر ديال الفقر الشامل دازت من 18,8% إلى 12,8% في 2004، وفي المدن دازت هاذ النسبة ديال الفقر من 6,8% إلى 3,5%.

والصنف الثاني ديال الفقر هو الفقر النسبي اللي داز من 21% سنة 1985 إلى 14,2% حاليا، وبالنسبة لهذا النوع من الفقر، السلطات العمومية يعني هيأت واحد الإستراتيجية مندمجة تهدف إلى التغلب على هذا النوع من الفقر وفي نفس الوقت تسريع الوتيرة ديال التنمية البشرية، وبالتالي المغرب غادي يستطع قبل 2015 أنه يحقق الهدف الأول ديال التنمية للألفية ديال الأمم المتحدة، يعني نقص النصف ديال هذه النسبة ديال الفقر.

السيدة والسادة المستشارين، ما يمكناش نتغلبو على الفقر بدون واحد التنمية الاجتماعية المندمجة، بدون تحديث ديال المؤسسات، وبدون حكامة جيدة، وبالتالي بدون واحد الإستراتيجية متكاملة واللي كتمس جميع جهات المغرب، جميع الأقاليم، جميع الجماعات في كل الميادين، ومن تم الأهمية ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي فعلا انطلقت من الواقع المغربي، ولكن أعطت واحد المعنى حقيقي لأهداف التنمية للألفية، هي مبنية على التنمية المحلية وبالأحص يعني كتجيب موارد مالية، ولكن كتعبأ طاقات محلية ديال كل الفاعلين فيما يخص محاربة الفقر وتحقيق التنمية المحلية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لكم السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيدة الوزيرة على هاته المعلومات، لكن الإحصائيات الرسمية فيما يخص الإحصاء اللي تدار عند محترفي التسول 200 ألف مغربي، 51% من النساء 17% عندهم ممتلكات و11% فيهم أطفال، كاين هذا الجانب كذلك من المؤشرات، كاين الجانب الثاني من المؤشرات هو أنه في الإحصاءات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط كذلك، فيما يخص المستهلك والقدرة الشرائية أنه 74% لاحظوا بأن مستواهم المعيشي في تراجع.

إذن هناك بالملموس أرقام أخرى اللي كتبين أنه الفقر لازال متواجدا، لكن المقاربة الأفقية التي كانت مستعملة من قبل، وتلتها هذه المقاربة العمودية التي كانت مستعملة والآن المقاربة الأفقية لازالت لم تعط النتائج المتوخاة منها، وحتى في البرنامج الحكومي، مثلا في قانون المالية الحالي لم يبلور، واحا أنه كنقولو 5% ذات طابع اجتماعي لكن لم يبلور فيما يخص القطاعات ذات البعد الاجتماعي، لأنه تبغيو نشوفو باقي التمييز، باقي ذاك اللوبي ديال المقاولات الكبرى على المغرب، باقي ذاك اللوبيات ديال بعض الأغنياء، وكنلحظو بأنه الفقراء

مازالوا في نفس الوضعية، مع أنه الآن الطبقة الوسطى غاد وكتقلص واللي كانوا أحيانا في طبقة معينة أصبحوا في طبقة أسفل.

إذن هذه ظاهرة نتمنى أن الحكومة الحالية تتغلب عليها تدريجيا ونتغلبو عليها جميعا، لأنه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خص إوقع تقييم باش نشوفو حقيقة شنا هي المجالات اللي اشتغلت فيها من أجل الرفع من نسبة المستفيدين؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، الكلمة لكم السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيدة المستشارة، فعلا كما ذكرتم أنه أكثر من 50% من ميزانية الدولة كتمشي في القطاعات الاجتماعية، وأحسن مقاربة لمحاربة الفقر هي كذلك الوقاية من تفقير المواطنين عبر سياسات اجتماعية اللي هي ناجعة، وهذا حتى واحد ما يمكن لو ينكرو.

كذلك المجهود اللي كتقوم به الدولة، كاين في 19,5 مليار ديال صندوق المقاصة من أجل الحفاظ على الأثمنة ومن أجل الحفاظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين، هذا يلعب دورا مهما في إطار محاربة الفقر.

معلوم أن صندوق المقاصة خاصو إصلاحات، ولكن هذا مجهود ديال الدولة اللي كتقوم به، كلنا عارفين بأنه حنا تنبحثو على أحسن الطرق باش يمكن لنا نجعلو هاذ 19,5 مليار تنفع فعلا الفقراء وتمنعهم من أن يزيدوا يتفقروا.

فيما يخص القضية ديال التوزيع ديال الفقراء بين نساء ورجال وأطفال ومتسولين إلى آخره، يمكن نقل لكم أخص الجواب هو أنه الآن في الحكومة الجديدة كاينة واحد الهيكلة جديدة اللي كنطلب منكم باش تعطيوها كل الاهتمام، و أنه واحد 2 ديال القطاعات حكومية اللي هي: وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، وكتابة الدولة السابقة ديال الأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، انضموا في إطار نفس الوزارة، وهذا ماشي فقط جمعنا 2 وزارات في إطار وزارة واحدة، هذا كيجعل خلق واحد الوزارة جديدة اللي كتعمل في صلب الاهتمامات ديالها الفئات ديال الناس، يعني المقاربة ديال النوع، يعني النساء، الأطفال، الأشخاص المعاقين، الأشخاص المسنين، كل فئة على حدا غادي يتم الاهتمام بها وغاد تجعل في صلب التنمية الاجتماعية.

وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، منساوش بأنه الحصيلة الأولى تتقول لنا بأنه كاين 3 مليون ديال المستفيدين عبر 12 ألف ديال المشاريع ديال هاذ التنمية البشرية، بهاد المبادرة ديال التنمية البشرية، هذا كيبين بأنه مجهودات كبيرة اللي تتقام، وإنشاء الله لابد أننا غادي نجحو بمساهمة الجميع، الحكومة والبرلمان وكل الفاعلين السياسيين في هذه البلاد، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، كما نشكرك على مساهمتك الأولى في مجلس المستشارين، وننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الاتصال حول الإذاعات الحرة، للمستشارين المحترمين السادة: محمد فضيلي، حسن قيشوحي، أحمد الجوهري، عبد القادر أفوضاض، عبد المجيد الحنكوري، أحمد الإدريسي، إدريس مرون، عياد الطيبي، عمر المكدر، هاشمي السموني، عبد الرحيم الشرقاوي وإبراهيم أبو زيد، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد محمد فضيلي:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

حضرات السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارين،

طرحنا هذا السؤال في فريق الحركة الشعبية، يتعلق بالإعلام بصفة عامة والإذاعات الخصوصية بصفة خاصة. نعلم جميعا بأن وزارة الثقافة والإعلام والتربية الوطنية وزارة الأوقاف هم المسؤولون تضامنيا مع ما ينشر ويذاع ويلقن ويتداول في كل مجتمع من المجتمعات.

كما أنه بدأنا نسمع ونرى ونشاهد ما لا يسر الناظرين خصوصا من ذوي القيم الأخلاقية والقيم الدينية، نرى ما يزعج الوطن والمواطنين من جراء ما يذاع وتراة ما يكتب وما يسمع.

هناك بعض المحطات الإذاعية الخاصة في الآونة الأخيرة بدأت تشتغل تحت غطاء تحرير الإعلام، ولكن هناك برامج فيها أظن كل شيء مسموح ولاشيء ممنوع، يتداول ما لا نرضى ونردأ بأنفسنا أن نبوح به في هذا المجالس الموقر وأمام الرأي العام الوطني.

نشك في أن هناك أناس بدؤوا يهدمون حضارتنا وثقافتنا ودينا الحنيف تحت عناوين مختلفة، ونحن نردأ بأنفسنا بأن نرى الحكومة

تتفرج والبرلمان يتفرج ومؤسسات العلماء تتفرج تحت هذا الشيء المخزي.

لهذا السيد الوزير، نحن دولة إسلامية، ديننا الحنيف الرسمي للدولة هو دين الإسلام، ولنا ملك أمير المؤمنين، بهذا السلوك نساهم في بناء مجتمع أو ناشئة ربما ستكون غير قادرة على التماسك، وغير قادرة على مواجهة التحديات المقبلة، نعلم جميعا ما هي التحديات التي يجب علينا أن نواجهها.

فنلتمس منكم أن تفعلوا جميع اللجان، لجان المراقبة ومعاقبة هؤلاء إذا اقتضى الحال، هاذ المستهترين الذين يستهترون بالقيم والأخلاق الدينية، ولنا في مجتمعنا من يمكن لهم أن يقوموا هذا الاعوجاج.

السيد الوزير ستكون جد مسرورين إذا ما جاء في جوابكم ما يشفي الغليل، شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد خالد الناصري وزير الاتصال:

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

شكرا أولا للسادة في الفريق الحركي على هذا الموضوع الذي يسائلنا والذي لا نخلوا أهميته عن أحد، حتى وإن كنت قد أميل إلى أن لا أعمم وأن لا أؤول، ربما أننا أعطينا للموضوع وضخمنا فيه أكثر من ما يحتمل.

التجربة لازالت في بداية ناديها، تجربة الإذاعات الحرة، وأنتم الذين صوتم في البرلمان على تحرير الفضاء السمعي البصري، وعلينا بطبيعة الحال برلمانا وحكومة ومؤسسات في هذا المجتمع أن نواكب كيف يتم التعامل فوق أرض الواقع مع هذا الموضوع؟

يجب أن نقول على العموم بأن الإذاعات الحرة الخاصة عموما قدمت قيمة مضافة لا تخلو على أحد في هذا المجال لأننا استقر رأينا بالإجماع في هذه البلاد على توسيع مجال الحرية وتوسيع فضاء ممارسة حرية التعبير، ما المطلوب منا على أن نعمل أن يتم التقييد بالضوابط الدينية والأخلاقية والسياسية والدستورية والحضارية، هذا واجبنا.

إذن هذه إذاعات مطوقة بمجموعة من الضوابط، بدفاتر تحملات تحت مراقبة الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، و"الهاكا" (HACA : Haut Conseil de l'Audiovisuel) هي التي أسند لها المشرع مهمة الحرص ومتابعة هذا الميدان، وقد عملت فعلا في الأسبوع الماضي على اتخاذ قرار تحدث عنه الإعلام والذي يبين في دلالته وأبعاده ومعانيه وأعماقه بأن هناك متابعة جدية للتصدي لأي انحراف أو انعدام التحكم.

لا نقول بأن هناك رغبة مبيتة للنيل من قيمنا، للبيت رب يحميه، المغرب بلاد ديال الإسلام هاذي 12 قرن، وحنا نعتز بذلك ولا خوفا علينا في هذا المجال، كل ما في الأمر أن هناك ضوابط يتعين التقيد بها، والهاكا مطالبة بمتابعة هذا الملف، إما تلقائيا والقانون يسمح له بذلك، أو من خلال مؤسسات، ومن بين تلك المؤسسات أنتم حضرات السيدات والسادة المستشارين، لأن البرلمان من الهيآت الموكولة لها قانونيا أن تلجأ إلى الهيئة العليا لإثارة الانتباه من أجل رد الأمور إلى نصابها، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد فضيلي:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأنه القانون بالفعل صوتنا عليه بالإجماع، القانون ديال خلق المجلس الأعلى للسمعي البصري، ولكن هذه اللجان ديال التتبع ما عندنا بها علاقة، حنا منين تنشوفو الإخلال بالأمور مصوتناش على أنه يعطوا الرخصة باش يخلوا بالأخلاق والقيم الدينية والأخلاقية والحضارية ديال المغرب، فعلا صوتنا على القانون، ولكن هذا القانون مكيعفيناش من المراقبة ديال المؤسسات كيف ما كان نوعها.

لا يمكن أبدا السيد الوزير نسمحو لأي كان تحت أي عنوان توسيع الحريات باش يخل بالثوابت ديال الأمة، كنعرفو واحد العدد ديال الدول تحت عناوين مختلفة مستوردة تيقتلوا الناس تحت عناوين مختلفة، حنا مابغيناش عناوين، بغينا الواقع بغينا هاذ الناس تكون مراقبة مشتركة، حنا متنقولوش الهاكا، خصها تقوم بواجبها ولكن بإشراك المؤسسات الأخرى، لأن وزارة الأوقاف عندها مسؤولية كبرى في هذا المجال، وزارة الإعلام عندها مسؤولية كبرى في هذا المجال، لأن كنأسسو للناشئة اللي غادي تستمر، لأن المغرب له استمرارية منذ 14

قرن وبغينا تستمر هذه القلعة، لأنه إلى تماونا في هاذ الأخلاق وفي هاذ القيم التاريخية والحضارية ديال البلاد، غادي نكونو ساهمنا في التطرف، لأن حتى التطرف له أسبابه ومسبباته، والتطرف ناتج عن بعض السلوكات ديال المجتمع أو ديال المسؤولين إن صح التعبير.

ولهذا السيد الوزير حنا معكم في توسيع الحريات العامة، باش ما نخلطوش الأشياء، حنا معكم في توسيع الحريات العامة، حنا معكم في توفير المعلومة وإعطاء المعلومات للناس والحق في الإعلام والإخبار، ولكن معكم كذلك في تحمل المسؤولية ليقف كل واحد عند حده، وأستسمح السيد الرئيس إن أطلت وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال:

شكرا السيد الرئيس.

أشاطر رأي السيد المستشار فيما ذهب إليه، أؤكد بأن عملنا يندرج في إطار معلمتين أساسيتين لا نزيح عنهما ولا يزيح عنهما مغربي، هما من جهة:

- التوائب الحضارية والدينية والثقافية والسياسية لمجتمعنا؛
- وأيضا الخيار الديمقراطي والخيار في مجال الحريات.

ونعتبر بأنه ليس هناك تناقض بين هاذين المعطيين إطلاقا، وبالتالي هناك ضرورة أننا نكثف المجهود المتبادل من أجل تحصين هذه المكتسبات من أجل السير في أفق تمثيل الخيار الديمقراطي في كنف الاستقرار والاطمئنان، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ننتقل للسؤال الآني الثاني الموجه أيضا إلى السيد وزير الاتصال، حول التغطية الإعلامية لأشغال البرلمان، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، أحمد التويزي، عبد المجيد المهاشي، عمر الجزولي، نور الدين بركاع، الحسين الحداوي، محمد الشافعي، علي أساكي، محمد جبيل، إبراهيم بن ديدي، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

نثير معكم مجددا هذا الموضوع نظرا للأهمية التي أصبح يحظى بها، وتأتي أهميته ليس فقط لأنه يشكل الحجر الأساس لتوازن العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولكن لأن البرلمان يعاني غبنا إعلاميا في تغطية أشغاله، وأنتم تعلمون السيد الوزير، أن القطب الإعلامي العمومي ملك للمغاربة على مختلف مواقعهم، وعلى هذا الأساس فلا بد أن يكون هذا القطب متتبعا لقضايا وهموم ومصالح المواطنين مع التحلي بالحياد التام والموضوعية الكاملة لكي تكون له المصداقية.

وإذا كان المواطن المغربي قد تمكن في فترات سابقة قبل 1998 من تتبع المناقشات الساخنة داخل البرلمان والتي ارتبطت بملتمس الرقابة وقانون الخوصصة والإصلاح الضريبي وأهم القضايا التي تهم المواطن، فإنه قد أصبح الآن محروما من المتابعة المباشرة لما يروج داخل هذه المؤسسة، إذ تقلصت التغطية الإعلامية إلى جلستي الأسئلة فقط، مع بعض التغطيات الغير المباشرة والتقارير حول القانون المالي وغيره من المناقشات، وغالبا ما تكون هذه التغطية غير منصفة لأنها تبتر تدخلات السادة البرلمانيين وتكتفي بتقديم تدخلات وأجوبة السادة الوزراء.

السيد الوزير، ألا ترون أنه قد حان الوقت لإعطاء البرلمان حقه الكامل بتغطية أشغاله ليطلع عليها الرأي العام؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الاتصال:

شكرا سيادة الرئيس.

شكرا للسادة في فريق الاتحاد الدستوري،

نشاطر نفس الاهتمام بضرورة تضافر الجهود بين المؤسسات التشريعية بغرفتيها: مجلس النواب ومجلس المستشارين، والجهاز التنفيذي، وبخصوص وسائل الإعلام السمعي البصري، هناك الآن دفاتر تحملات وعقد برنامج تجعل على عاتق الإعلام السمعي البصري والعمومي المواكبة المنتظمة لنشاط البرلمان، وبالتالي لا أعتقد بأنه يمكن أن نقول أن هناك نوع من الضيم أو نوع من مصادرة حق البرلمان في أن يعرف بأشغاله.

الجميع مقتنع بأن مستقبل البناء الديمقراطي يمر عبر إمداد المشاهد المغربي بكل ما يمكن من المعلومات حول كيفية اشتغال المؤسسة التشريعية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال مجهود من لدن الجميع، واسمحوا لي أن أعطيكم بعض النماذج يعني المجهود كما تقوم به الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة:

- هناك نقل مباشر لجلسات مراقبة العمل الحكومي مثل هذه الجلسة؛

- هناك نقل كامل لبعض الجلسات الهامة مثلا: التصريح الحكومي والمناقشة البرلمانية؛

-ثم تقارير إخبارية حول أشغال اللجان، حول أنشطة الدبلوماسية البرلمانية، وبرامج خاصة، قد يكون فيها نقاش هناك اجتهادات، هناك من يعتبر أنها موفقة، هناك من يعتبر أنها ليست موفقة بالقدر الكافي، ويمكن أن نجتهد من أجل تحسين هذا.

أضيف بأن هناك إرادة قوية بأن نخرج إلى حيز الوجود القناة البرلمانية من خلال تضافر الجهود بين برلمانكم وبين ما يمكن أن تقدموه أنتم، حضرات السادة المستشارين وزملائكم في الغرفة في مجلس النواب، والمجهود الذي على الجهاز السمعي البصري أن يبذله، وهذا يتطلب أننا نضع مجموعة من الضوابط من الآن من الناحية المالية، أقول من الناحية المالية، ومن ناحية التحضير البرنامجي من أجل أن نقدم خدمة ذات جودة عالية حتى أن المشاهد المغربي عندما ينظر، إنشاء الله في أقرب الآجال إلى هذه القناة البرلمانية، لا يصيبه نوع من الملل، أو اعتبار بأن هناك نوع من التكرار، أو في بعض الأحيان بعض المشاحنات التي قد لا يفهمها، معنى ذلك بأننا في حاجة إلى أن نجتهد جميعا من أجل تقديم هذه الخدمة الجيدة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية أشكر السيد الوزير على الجواب الصريح ديالو، ولكن كيف ما قالت السيدة الوزيرة قبيل هذيك 100 يوم de grâce، مغديش نحملو السيد الوزير الجديد في الحكومة مآل هذا القطاع اللي هو أساسي ومهم اللي هو القطاع العمومي، ولكن لابد كذلك نعطيو بعض الآراء للسيد الوزير في بداية مشواره في هذا العمل على أن هناك إشكاليات كبيرة جدا ويمكن حلها بدون أن نلتجئ إلى مسألة مالية.

المسالة الأولى هو هاذ البرامج مثلا اللي قلتم بحال واحد البرنامج اليتيم الذي يهتم بهذا مجلس المستشارين اللي هو "شؤون برلمانية" اللي تيجي في واحد الوقت جد متأخر في 11 دالليل وحتى واحد مكيتبعو، إذن هنا خصنا نرتبو الوقت باش نعطيو للمشاهدين الكرام باش يمكن يتبعوا الأشغال ديال هاذ المؤسسات سواء مجلس النواب أو مجلس المستشارين في الوقت اللي هو مهم.

كذلك الإذاعة اللي قلتم ديال الإذاعة البرلمانية السيد الوزير، هذه سنين تسمعوها وكنقولو لكم على أن -وهذه غدي تصدموا إلى سمعتها- البرلمان مؤسسة دستورية كبيرة جدا في التشريع وتراقب الحكومة، ولكن ليس لها استقلال مالي، فهي تحت سلطة الحكومة فيما يخص الإمكانيات المادية، فالبرلمان المغربي ليس مستقلا من ناحية المال، وبالتالي فإنشاء هذه القناة لابد أن تأتي كمبادرة من الحكومة اللي عندها إمكانيات، فالبرلمان معندوش إمكانيات.

كذلك لابد أن نقول على أن "la HACA" اللي تكلمتو عليها السيد الوزير على أن الحصص يجب أن توزع بشكل يضمن جميع حقوق التشكيلات السياسية، وشكون اللي مسؤول على هاذ الشيء؟ أنتم السيد الوزير مسؤولين على تطبيق هاذ القرارات ديال "la HACA" اللي هو المجلس الأعلى السمعي البصري، ونزيد أمام الرأي العام باش تقولوا وتبثوا، لأن حتى كذلك فيما يخص الإذاعة، فالنشرات الإخبارية مسألة أساسية، لأن المغاربة كلهم مسيسين كيتبعوا النشرات الإخبارية، ولكن كنشفو المقتطفات اللي كيدوزوا، كيدوز الوزير في 5 دقائق وفي ومقتطفات البرلمان مكيتكلمش، الوزير خصو يتكلم شحال من خطرة

إذن خاصنا نعطيو للسادة المشاهدين الرأي يتصنتوا للبرلمانيين، للناس اللي صوتوا عليهم، ماشي يقول وفي سؤال طرحه السيد كذا وكذا والسيد كذا وكذا ونعطيو للوزير واحد ربع ساعة يتكلم، وبالتالي كنعطيو واحد الإمكانيات أكبر للحكومة اللي هو المجلس التنفيذي أكثر من ما كتنعطيوه إلى هاذ المؤسسة التشريعية، وبالتالي ما كاين ذاك الغبن اللي قلنا عليه.

إذن كاين هناك إجراءات اللي هي كثيرة جدا ومعندهاش إمكانيات مادية اللي يمكن تساهم في المشكل اللي قلت قبيلة، على أن

الاهتمام بهذه المؤسسات فهو صلب الديمقراطية، لا يمكن أن نتكلم على الديمقراطية ولا يمكن أن نتكلم عن تطوير البلاد إذا ما اهتممنا بهذا النوع من المؤسسات اللي هي أعلى مؤسسات في البلاد، وبالتالي هاذ القطاع ديال السمعي البصري فهو كيلعب واحد الدور أساسي في هذا الموضوع، ونتمنى أن تكون هذه الآراء تنوروا بها فيما يخص مصادركم في هذا المجال، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الاتصال، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس،

لا نختلف في المنهجية وفي المقاربة وفي المرجعية التي إنبنى عليها تدخلكم السيد المستشار، أخرج بخلاصة وهي أن أؤكد ما قلته لكم في البداية أننا في حاجة إلى أن نشتغل سويا، وجزء من المسؤولية في إخراج هذه القناة البرلمانية يرجع إلى السلطة التشريعية كيف ما كانت الأحوال، لأنها ستكون قناة البرلمان، وبالتالي أنا كنقول بأن وزارة الاتصال مستعدة توضع يدها في يد البرلمان، باش في نطاق الصياغة المناسبة نخرج بهذا المشروع الذي سيكون مشروعا يحمل بصمات كل من البرلمان والمؤسسة التنفيذية كذلك، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونسجل بكل اهتمام هذا التدخل وإن شاء الله نتمنى أن تخرج للوجود هذه القناة في أقرب وقت.

ننتقل إلى السؤالين الآنيين الموجهين لقطاع الإسكان حول موضوع غلاء أسعار العقار، وسيتولى الإجابة عنهما السيد كاتب الدولة المكلف بالتنمية الترابية، وحدة موضوعهما تدعو إلى دمجهما بالاستماع لعرضيهما، وإثر ذلك يتولى السيد الوزير الإجابة عنهما معا.

السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية حول غلاء أسعار العقار ببلادنا، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، حسن قيشوحي، أحمد جوهري، عبد الله حنوفا، حسن أبو العز، لحسن بوعود، عبد اللطيف إسطنبولي، كرم محمد سعيد، عبد الرحيم الشرقاوي، وسفيان القرطاوي، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد ادريس مرون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

يعرف المغرب هذه 3 سنوات الأخيرة واحد الارتفاع مهول وخطير وغير مفهوم فيما يتعلق بالعقار، سواء تعلق الأمر بالأراضي أو البنايات، هذا الأمر يتحادث عنه في كل مكان، لا يوجد مقهى وإلا وتدور فيه حوار حول غلاء ديال الدور وكذلك الأراضي، ولا يوجد بيت إلا ونتذاكر حول هذا، ولا يوجد اجتماع رسمي كبير إلا ونتذاكر حول هذا في الممرات التي تؤدي إلى القاعات الرسمية، فأصبح أمر يضع مشكل على جميع المغاربة، الآن نفهم ما هي الأسباب؟ وكيف يمكن أن تعالج؟ ولهذا نطلب من الحكومة أن تعطينا تقييما لهذا الوضع الذي أصبحنا نعيشه، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

إذن السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، حول غلاء العقار دائما للمستشارين السادة: المعطي بن قدور، الحسين بيجديكن، لحسن اشنكلي، إبراهيم الحب، حميد العكرود، أحمد حاجي، محمد كرم، يوسف بن جلون، أحمد السرغيني، خيري بلخير، سعد العباسي، محمد بوداس ، محمد عبو، علال عزيوني، إبراهيم الرميلي، الأمين الدراق، محمد القلوبي، لحسن العواني، محمد أبو السعود، جمال أربعين، عبد الواحد الشاعر؛ فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد المعطي بن قدور:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

الأختين المستشارتين المحترمتين،

إخواني المستشارين المحترمين،

في نفس السياق، يعرف العقار ببلادنا في الفترة الأخيرة ارتفاعا متزايدا في الأسعار تكاد تكون أحيانا خيالية، مما يزيد في تعميق أزمة السكن، التي رغم السياسات الحكومية والمقاربات المتنوعة والتدابير

المتخذة لاحتواء هذا الملف الاجتماعي نتيجة ارتفاع تكلفة العقار وغلاء المواد الأولية.

في هذا الإطار نحن كذلك بدورنا نتساءل ونضع هذا السؤال على السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات الاستعجالية التي ستقوم بها الحكومة للحد من ارتفاع الأسعار في ميدان العقار؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد عبد السلام المصباحي كاتب الدولة لدى وزير الاسكان والتعمير والتنمية المجالية، مكلف بالتنمية الترابية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على المصطفى النبي الكريم،

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أريد أن أشكر كل من الفريق الحركي وفريق التجمع الوطني للأحرار على طرحهما لسؤال هام يتعلق بارتفاع الأسعار، وأريد أولا أن أشير إلى أن هذا السؤال نفسه سبق أن طرحه الفريق الاستقلالي وأجبنا عنه أمام مجلسكم الموقر الأسبوع الماضي خلال الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 13 نونبر 2007، ثانيا أسجل بأننا نقر جميعا كحكومة وكبرلمان وكمستشارين وكمجتمع بواقع التهاب أسعار العقار وبالارتفاع المهول وغير المسبوق الناجم عن:

- تقلص العرض أمام تزايد الطلب الداخلي والخارجي بالنظر للمشاريع الجديدة التي تتم في كثير من القطاعات ولا سيما في قطاع السكن والسياحة.

-وكذلك نتيجة لتنامي المضاربات العقارية، والأسباب كثيرة ولا تخفى الموجودة وراء هذه المضاربات العقارية.

ثالثا أشير إلى أن التصريح الحكومي الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام مجلسكم الموقر، قد تعرض لظاهرة غلاء الأسعار في بلادنا، وقدم من أجل الحد منها العديد من التدابير والإجراءات، تعمل وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية على تحقيقها، نذكر منها:

أولا: مضاعفة وثيرة إنتاج سكن اجتماعي لبلوغ سقف 150 ألف وحدة سكنية سنويا؛

ثانيا: مواصلة سياسة المدن والأقطاب العمرانية الجديدة؛

ثالثا: فتح مناطق جديدة للتعمير يصل عددها إلى 169 منطقة جديدة عل مساحة تبلغ 50 ألف هكتار؛

رابعا: تأهيل وتنمية المراكز القروية الصاعدة بالوسط القروي؛

خامسا: تشجيع انخراط القطاع الخاص في برامج منتوج الفيلا الاقتصادية المخصصة للطبقة المتوسطة؛

سادسا: إحداث منتوج سكني جديد مدعم من طرف الدولة لفائدة الأسر الأكثر فقرا بالوسط الحضري والقروي، وبثمن بيع محدد لا يتعدى 140 ألف درهم للشقة الواحدة.

هذه أوراش، وهناك أوراش أخرى إلى جانبها هي من أجل تكثيف العرض وتنويعه بغية إعادة التوازن إلى السوق العقارية، وبالتالي الضغط على الأسعار في اتجاه التنازل، وهذا هو الدور بالضبط الذي تقوم به الدولة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب.

المستشار السيد ادريس مرون:

أولا نسجل الأمر الإيجابي أننا متفقين جميع ونقر جميع بالأمر، لأن الغلاء أصبح فاحشا فيما يتعلق بالعقار، إلا أنه من بين النقط التي نسجلها هي حول الأقطاب الجديدة، كاينة واحد الظاهرة غريبة جدا وغنعطي أمثلة في بعض الأقطاب مثلا: ما بين سلا والخميسات كاين سيدي علال البحراوي، هاذي عامين كانوا الناس كيدوزا لتميا الأرض 20 ألف فرنك متيشريها حد، ولكن كاينة واحد الإشكالية جديدة خصنا نذكرو عليها، هي أنه الناس المطلعين على التصاميم والدراسات المستقبلية لإنجاز المدن الجديدة مسؤولون على هذا الأمر أيضا، لأن تتسرب الأخبار وينطلق المشترون المقربون في الأراضي وفي رمشة عين، سبحان الله لبارح الأرض ب 20 ألف فرنك ما شراها حد، في 8 شهور 9 شهور تتولي الأرض بثمن آخر 70 ألف فرنك و80 ألف فرنك، بينما شهرين اللي قبل الناس شراوا ب20 ألف فرنك، واللي غي حي جديد غادي يشري ب 80 ألف فرنك.

هذه إشكالية لا بد أن نطلب من الحكومة باش المناطق التي ستفتح للبناء مستقبلا أن يقع حولها نقاش وطني، لتكون المعلومة ممتلكة لدى الجميع بطريقة متساوية، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس الكلمة لكم السيد الرئيس في إطار التعقيب دائما.

المستشار السيد المعطي بن قدور:

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال وضعنا هذا السؤال لأهميته، الشغل الشاغل اليوم للمواطنين هو العقار، حيث أننا لا يخلو لقاء ولا تظاهرة إلا ونسمع حول التنمية، والتنمية أول ما يمكن أن يكون هو السكن اللائق، وعندما نستمع إلى المجهودات التي تبذلها الدولة، نتساءل حنا وضعنا هذا السؤال لأن هذه الأثمنة في تصاعد والقطاع الخاص يستعمل هناك في أشياء كثيرة يضيق بنا الحال بذكرها، من استعمال الدفعات السرية التي تعطى، يعني قربا من الأداء الضريبي (le noir)، وأشياء كثيرة من هذا النوع.

فحنا وضعنا هاذ السؤال هذا لكي نبين على أنه الشغل الشاغل الذي يشغل المواطنين الآن هو ما السر في هذا التضارب في هاته الظروف التي نسعى جميعا أن نحارب مدن الصفيح؟ وأن تكون مدن هوامشها بدون صفيح، فحنا عندما وضعنا هاذ السؤال كان مطمحنا كان يجب أن يكون سؤالا محوريا يناقشه الجميع لأهميته، والسيد الوزير قال على أنه وضع من طرف الفريق المحترم، ونحن أيضا كنا وضعناه وكان أملنا أن يكون سؤالا محوريا تناقشه جميع الفرق لأهميته، لذلك نحن وضعناه، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبين.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الاسكان والتعمير والتنمية المجالية، المكلف بالتنمية الترابية:

فيما يتعلق بالأقطاب الجديدة أو المدن الجديدة، أقول للسيد المستشار المحترم بأن هذه الأقطاب الجديدة والمدن الجديدة تخضع لمسطرة، وأنها تخضع لتصاميم التهيئة، تصاميم مجالية، وهذه التصاميم المجالية هي تصاميم تشارك فيها الجماعات المحلية، ويشارك فيها الفاعلون حسب القوانين المنصوص عليها، وبالتالي فهناك وضوح فيما يتعلق بهذه الأقطاب الجديدة.

أما في ما يتعلق بارتفاع الأثمان نتيجة ما يسمى ب (le noir)، فارتفاع الأثمان يعود للعديد من الأسباب يأتي على رأسها المضاربات العقارية، هذه المضاربات التي لها كما قلت، أسباب وأسباب كثيرة، فيما يتعلق بالحكومة وفي ما يتعلق ب بوزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، فهي تعمل على هذه الأوراش المقدمة في التصريح للوزير الأول في التصريح الحكومي وكذلك في سياسة وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية للضغط على الأثمنة ولاسيما بالعمل بتكثيف عرض السكن الاجتماعي والفيلات الاقتصادية ليتم محاولة الضغط من جهة على السكن الراقي ومن جهة أخرى الضغط على أثمنة السمن بالنسبة للفقراء في المدن والقرى وهذا إن شاء الله سينعكس على السوق ونأمل، نرجو أن يحصل هناك توازن واستقرار بين العرض والطلب في السوق العقارية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، كما نشكركم على مساهمتكم معنا وننتقل غلى الأسئلة الآنية الموجهة لقطاع التجارة الخارجية وعددها أربعة تتمحور حول عجز الميزان التجاري ونظرا لوحدة الموضوع كذلك، أستأذن المجلس الموقر للاستماع إلى أولا لعرض السادة المستشارين وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة.

السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية، حول تفاقم عجز الميزان التجاري، المستشارين المحترمين السادة: محمد العشاب، أحمد أحميس، عبد المالك أفرياط، خليد لهوير العلمي، محمد لشكر، مصطفى الشطاطبي، عبد الرحيم الرماح، محمد بورمان، محمد دعيدعة، فليتفضل أحد السادة المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد مصطفى شطاطبي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين

خلال عقد من الزمن، تفاقم العجز التجاري بالمغرب حيث انتقل من 31 مليار ديال الدرهم سنة 1997 على 94 مليار ديال الدرهم سنة 2007، مقابل 66.5 ديال المليار ديال الدرهم في السنة الماضية، مما يعني تفاقما بنسبة 26.4% في مدة سنة وأدى هذا إلى فقدان معدل تغطية الصادرات للواردات ل 4.8 نقط، وهذا يعني أن كل ما يتم استيراده يقضي على فرص الشغل الممكن إيجادها في الاقتصاد الوطني، وأن كل ما يتم استيراده يجب أن يؤدى بالعملة الصعبة من صادرات الفوسفاط وعائدات العمال بالخارج وعائدات السياحة، علما أنها ليست قارة على الدوام، وهو سيرهن مستقبلنا السياسي.

كما أن تنافسية منتوجاتنا المغربية بالخارج تراجعت بشكل كبير مقارنة مع دول مماثلة كتونس، كما أن هناك إشكال آخر وهو أن

سياسة التحرير أبانت أن هناك انتقال من احتكار عمومي إلى احتكار بالقطاع الخاص، حيث سيطر هذا المحتكر الخاص على السوق وبالتالي ليس هناك تحرير ولا تحسن في الجودة ولا انخفاض في الأسعار لصالح المستهلك ولا تحسين لموقع المغرب في الأسواق الخارجية، لكل هذا نسائلكم السيد الوزير:

- ما هي الإجراءات التي اتخذت من قبل ولم تعمل على معالجة هذه الإشكالية بل ساهمت في تفاقمها؟

- ما هي الإستراتيجية الجديدة والإجراءات العملية لإيقاف هذا المنحى وتقوية تنافسية المنتوج الوطني بانعكاسه داخليا على مستوى الجودة والأثمان واكتساب أسواق جديدة؟

- ما هي انعكاسات عمليات الشراكة على الوضع الاقتصادي الوطني؟

شكرا على الانتباه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير التجارة الخارجية حول تفاقم العجز الحاصل في الميزان التجاري، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد الشكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، الحاج الطاهري، عبد الحميد بنعلوش، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تواجه التجارة الخارجية بالمغرب عدة تحديات داخلية وخارجية، تتمثل أساسا في الانخراط الفعلي والذي لا رجعة فيه للمغرب في العولمة وإبرامه لعدة اتفاقيات التبادل الحر، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة الدفاع عن المكتسبات وإتباع سياسة هجومية لكسب أسواق جديدة.

وإذا كان عجز الميزان التجاري يعرف تفاقما مستمرا بلغ مستويات مقلقة في الآونة الأخيرة، فإننا في فريق العهد ما فتئنا نثير انتباه الحكومة منذ مدة طويلة وبصفة استشرافية لخطورة هذا الوضع، فمنذ 8 يونيو 2004 تقدمنا بسؤال حول خطورة العجز الحاصل في الميزان التجاري وعدنا في 19 أبريل 2005 لطرح نفس السؤال ما دام العجز في تفاقم مستمر، ثم في 5 يونيو 2005 أكدنا على ضرورة تأهيل المقاولة المغربية في نفس الإطار، كما أشرنا على ضرورة تنمية المبادلات التجارية المغاربية، في سؤال بتاريخ 20 يونيو 2006.

ورغم كل ذلك ها نحن اليوم أمام تفاقم مقلق وخطير للميزان التجاري المغربي بحيث سجل سنة 2006 عجزا يقارب 100 مليار درهم، أي حوالي خمس الناتج الداخلي الخام، أو بتعبير آخر ما يعاد الصادرات، يعني نستورد 200 ونصدر 100، فإلى أين نحن ذاهبون؟

والمقلق أكثر السيد الوزير هو أن العجز قد تفاقم مع جميع الشركاء تقريبا فرنسا 4 مليار درهم، إيطاليا 8 مليار درهم، ألمانيا 7 مليار درهم، إسبانيا ما يفوق مليار درهم، المغرب العربي 4.5 مليار درهم، وإذا أضفنا العجز الحاصل مع مصر 1.5 مليار درهم، يصبح العجز مع شمال إفريقيا 6 مليار درهم، وهناك ثلاث دول أبرمنا اتفاقيات التبادل الحر ودخلت حيز التنفيذ وفي ظرف وجيز راكمنا أكثر 22 مليار من العجز الولايات المتحدة الأمريكية 7 مليار درهم من أصل 9 مليار ديال الواردات، تركيا 4.5 مليار درهم الصين وما أدراك ما الصين 10 مليار درهم، من أصل 11 مليار درهم من الواردات، يعني التغطية بالنسبة للصين لا تفوق 10%، ولم يسجل مع الأسف أي فائض مهم مع أية جهة اللهم مع بريطانيا 2 مليار ديال الدرهم والهند 3 مليار درهم، بفضل الصادرات المعدنية وعلى رأسها الفوسفاط ومشتقاته، وهنا لا يسعنا إلا أن نحيي القطاع المعدني على المجهودات التي يبذلها في هذا المجال.

كل هذا السيد الوزير يجعلنا نسائلكم:

أولا، ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل دعم الصادرات وتنويعها؟

ثانيا، ما الذي ستقوم به وزارتكم من أجل تدارك العجز الحاصل في الميزان التجاري الحاصل في بلادنا؟

و شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، السؤال الآني الثاني الموجه إلى السيد وزير التجارة الخارجية، حول التدابير المتخذة لسد العجز التجاري، للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، سعد العباسي، أحمد بنيس، إبراهيم الحب، الأمين الدراق، محمد بوهريز، لحبيب لعلج، محمد كرم، علال عزيوني، خيري بلخير، جمال الأربعين، محمد أبو

السعود، عبد الواحد الشاعر، محمد القلوبي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد المعطي بنقدور

شكرا السيد الرئيس.

حضرات السادة،

لا تمر مناسبة أثناء دراستنا للقانون المالي إلا وتطرقنا لمشكل العجز التجاري وبيننا ذلك بالأرقام والنسب، إلا أنه لاحظنا عدم تفعيل المقترحات التي تم طرحها من طرفنا، كذا تلك التي وعدت بها الحكومة، وأمام الوضعية الخانقة التي تعرفها الميزانية وفي إطار البحث عن توازن مالي، نسائل الحكومة:

ما هي الشيء الذي ستقوم به استعدادا لمواجهة هذا العجز التجاري الذي يتطلب فتح الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات المغربية وفي نفس السياق تفعيل الاتفاقيات الدولية الموقعة مع المغرب؟ إذ أن رهان التوازن المالي يقتضي في ذات الوقت التفكير في سد العجز التجاري ومواجهة الأزمات غير المتوقعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الآني الرابع والأخير الموجه أيضا إلى السيد وزير التجارة الخارجية، حول تفاقم عجز الميزان التجاري، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، أحمد الشرقاوي، العربي الهرامي، محمد طريبش، محمد برطلي، محمد العقاوي، ميلودي عفوت، ميلود ناصر، عبد القادر لبريكي، محمد البطاح، أحمد الديبوني، عبد السلام أحدوش، إدريس حسني علوي، محمد عبده عز الدين، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الرئيس.

أختي المستشارة،

السادة الوزراء،

تعاني التجارة الخارجية من عجز ميزانها التجاري، حيث أن صادرات المغرب تفوق الواردات من حيث الحجم لكنها ضعيفة من حيث القيمة في المواد الأولية التي يصدرها المغرب تعرف تقلبا كبيرا في الأسعار مقابل الزيادة الكبيرة في أسعار المواد المصنعة، ما ينتج عنه اختلال بين قيمة الصادرات والواردات، فالإشكالية الكبيرة هي أن هذا العجز في الميزان التجاري أصبح يتفاقم سنة عن أخرى، ومن هذا المنطلق نود أن نسائلكم السيد الوزير عن السبل التي تعتمدونها لحد من تفاقم هذا العجز.

شكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الأربع.

السيد عبد اللطيف معزوز وزير التجارة الخارجية:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكر السادة المستشارين على تفضلهم بطرح هذه الأسئلة اللي هي أسئلة مهمة في الظرفية الاقتصادية التي يعرفها المغرب.

قبل الإجابة بالأرقام على التساؤلات اللي جاؤوا بها المستشارين المحترمين، لا بد لي أن أشير لثلاث ملاحظات لتنوير رأي السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات المحترمات والرأي العام بالنسبة لهذه النقطة ديال العجز التجاري:

أولا: كما جاء أحد المستشارين المحترمين، أذكر بأن المغرب في اقتصاد منفتح وفي اقتصاد دخل في باب العولمة منذ قديم ولا رجعة في ذلك، ولهذا لا بمن التعامل مع هذا المعطى بكيفية عقلانية؛

ثانيا: الواردات جلها لا تأثير لها على قيمة الشغل من ناحية ضياع فرص الشغل، بل بالعكس سنرى أن هذه الواردات جلها تتسم بخلق فرص الشغل؛

النقطة الثالثة: هو أن الاقتصاد المغربي حاليا في طور ديال العصرنة وفي طور مرحلة انتقالية من اقتصاد طغى عليه من الناحية ديال الإنتاج القطاعات المعدنية والفلاحية والصناعية، إلى اقتصاد يأخذ فيه قطاع الخدمات النصيب الأوفر.

الإحصائيات اللي ترتكز عليها الأرقام اللي جاء بها المستشارين المحترمين، كلها لا تأخذ بعين الاعتبار صادرات المغرب من الخدمات بما في ذلك الخدمات عن بعد أو Offshoring أو حتى السياحة، السياحة هو راه وإن كان الاستهلاك في المغرب فهو اختيار استراتيجي اقتصادي للمغرب، كترد على المغرب العديد من العملة الصعبة.

هذه الملاحظات الأولى اللي كنت بغيت نجي بها باش نفهموا يعني الأرقام بواحد الكيفية متكاملة.

إذا شفنا الصادرات، لأن أظن إذا كان هناك عجز متفاقم فكيف شاروا الإخوان كاملين كاين هناك:

أولا: ارتفاع كثير بالنسبة للواردات وارتفاع غير كافي بالنسبة للصادرات؛

بالنسبة للواردات، وهذا هو الأهم، هناك إذا أخذنا هذه الواردات كاين نصيب الأسد في هذه الواردات فيه 2 الأنواع: أولا، مايمكن أن نسميه بالضروريات أشياء اللي ما عندناش عليها تحكم، ألا وهي الحبوب مثلا، اللي عرفت في هذه التسعة أشهر ديال 2007 الأولى عرفت 5.2 مليار واللي كتكون 2.5% من الواردات، الطاقة والزيوت 36 مليار في التسع أشهر الأولى واللي كتمثل 20% من الواردات، أدوات التجهيز وهذه مهمة.

دابا حيدنا النقطة الأولى اللي فيها الضروريات، دابا غادي نشوفو الواردات اللي عندها انعكاس على التنمية الاقتصادية للبلاد واللي هي أدوات التجهيز اللي كتشكل يعني أكبر حصة من الواردات واللي كتمثل 22% حوالي الربع ديال الواردات بالقيمة بالمغرب وهاد الشيء راه كيبان حتى من الناحية ديال التوزيع على البلدان اللي فيهم هاد العجز، فهما بلدان اللي كتصدر الآليات ديال التجهيز.

إذا خايد يعني غير الارتفاع ديال الصادرات، زعما أن عطيتكم الأهمية ديال الرقم ديال الواردات بنسبة 3 الحصص اللي هي الحبوب، الطاقة والزيوت وأدوات التجهيز، هذه لوحدها تمثل 81.30 مليار أي حوالي نصف الواردات اللي عرفتها بلادنا في التسع أشهر الماضية.

إذا أخذنا الارتفاعات نشوفو شكون اللي ساهم في تفاقم العجز، غادي نلقاووا نفس يعني البنود: الحبوب ساهمت في 12% من العجز، الطاقة والزيوت ساهمت ب 7% هادو الضروريات ب 2 إلى جمعناهم ساهموا بحوالي 20% من العجز، إلى مشينا لأدوات التجهيز كذلك ساهمت ب 20% من العجز، إلى أخذنا الضروريات والتنمية الاقتصادية للتجهيز فهما كيشكلوا 40% من هذا الارتفاع ديال العجز، كيساهموا في 40% من ارتفاع العجز.

كاين الجزء الثالث هو المواد النصف مصنعة هذه المواد النصف مصنعة هي كتساهم في الإنتاج الوطني وكتساهم في الصادرات، هذه حتى هي كتشكل أكثر من 22% من الواردات ديالنا، وهذا أش بقى عندنا عندنا تقريبا 50 وزيد عليها 22 هذه أشياء في الواردات لا مفر منها، كيبقى لنا الربع ديال الواردات هي اللي غادي يكون عندنا حنا كتسيير داخلي للبلاد أننا نحاولوا باش الصناعة ديالنا تكون عندها تنافسية في السوق الوطني باش تسد الباب على الدخول ديال هذه الواردات زيادة على أشياء أخرى.

هذا بالنسبة للواردات، أما بالنسبة للصادرات، بالنسبة للصادرات وهنا في شخص أقوم بالواجب، عرفت الصادرات واحد الارتفاع اللي من المنتظر أن يصل إلى 7% في آخر السنة دون أخذ الخدمات بعين الاعتبار، إذا دخلنا الخدمات مانساوش أننا بلد منتج للخدمات، فهذا الارتفاع غادي يفوت 10/%.

وباش متباقش عندنا واحد القراءة يعني منحصرة وباش متكونش، يعني سمحوا لي واحد الكلمة بالفرنسية démoralisante، باش خصا تكون عندنا واحد القراءة شوية كتحرك الناس، لأن إذا بقينا كنعطيو هاد الأرقام راه الناس غادي يتخلعوا ولكن الأرقام الحقيقية راه هي تبشر بالخير أنا كنقولها وكنتحمل مسؤوليتي، لأن الاستثمار راه هو اللي كيساهم بكثير في الواردات وكيساهم بكثير في العجز التجاري.

الاستثمار وكذلك المواد اللي كتجي من أجل الإنتاج، فعلى سبيل المثال الاستثمارات والقروض الخاصة الخارجية تزادت ب 49% في 2007 مقارنة مع معدل 2002 – 2006.

هذا من ناحية قراءة الأرقام، وعموما ارتفاع مستوى العجز التجاري باش نحدو منه حنا كاين كيف قلت لكم، الواردات عندنا قليل ديال مجهود اللي غادي يمكن لنا نخدموا فيه، لأن أساسا 75% لا مفر منها تقريبا في المرحلة التي يجتازها المغرب، الطاقة، الحبوب والتجهيزات.

بالنسبة للصادرات وهنا ينتظر منا الكثير، هنا فاش غادي يكون عندنا البرامج اللي خصنا نخدموها، هو كيفاش نكثروا من الصادرات باش نحدوا من العجز؟

أشنو هو الأمور اللي قايمين بها واللي غادي نقوموا بها أكثر؟

كيف قالت الأخت قبل قليل، حنا في البداية ولكن حنا عندنا واحد الرؤية، هاد الرؤية هي: **أولا**: لما كنشوفوا المغرب موقع على العديد من اتفاقيات التبادل الحر، هاد اتفاقيات التبادل الحر مازال ما استفدناش منها الكثير، مازال ما تفعلاتش بكثير، فأول شيء هو أننا

خصنا نحاولو نفعلو باش غادي نفعلو خاصنا بعدا نعرفو الفاعلين بمزايا ومخابئ هذه الاتفاقيات، لأن العديد من الفاعلين ما كيعرفوش مخابئ الأمور اللي غادي تجعلهم يدخلوا لهذه الأسواق وينجحوا فيها، ما كاينش واحد الإعلام كافي بالنسبة لمكونات هذه الاتفاقيات؛

ثانيا: كاين هناك طريقة توسيع الأسواق المستهدفة، حنا اليوم كنلاحظوا بأن لما كنديروا برامج ديالنا ديال التسويق في الخارج، كنضربو هنا وهنا، ما عندناش واحد الاستراتيجية باش نقولو مثلا السوق المستهدف نظرا للإنتاج ديالنا ونظرا لهيكلة تلك السوق المستهدفة، غادي يكون مثلا بالنسبة لواحد المادة معينة تكون فرنسا، وفي مادة واحدة أخرى يمكن تكون الهند، حنا كنحاولو اللي كان كيدار يعني كان واحد النوع ديال السباق نحو الأسواق بدون تركيز، كيخص واحد الشوية ديال التركيز.

فإذا خدينا غير البرامج ديال المركز المغربي لتنمية الصادرات CMPEفهو كيحضر في أمريكا وفي أمريكا اللاتينية وفي آسيا وفي أوربا، لا يمكن نظرا للإمكانيات المتواجدة لهذه المؤسسة، أنها تغطي العالم بأسره.

حنا عندنا واحد الميزانية مثلا ديال 70 مليون ديال الدرهم، 70 مليون درهم إذا جينا ناخدوا فيها غير ورقات إشهارية في ألمانيا، ما تغطيناش السنة ديالنا، ولهذا كيخص ذكاء في استعمال الإمكانيات، وهذا هو البرنامج اللي باغيين نجيووا فيه حنا إن شاء الله، غادي تجي واحد المناسبة عن قريب وغادي نعطيوكم بالتدقيق كيفاش غادي يكون هاد البرنامج وكيفاش غادي نستعملوا الإمكانيات اللي هي ممكنة، وغادي إن شاء الله توسع لأن منساوش على أن أنا هدرت على 70 مليون هي الميزانية ديال CMPE، ولكن كاين هناك عقود البرامج اللي توقعات مع الصناعة التقليدية مثال لوحدها عندها في 2007 بالنسبة غير للتسويق 100 مليون ديال الدرهم.

إذا أخذنا مثلا قطاع النسيج عندوا ميزانية بوحدوا في إطار عقد برنامج التسويق 20 مليون درهم، إذا أخذنا التكنولوجيات الحديثة عندها كذلك 10 مليون درهم، إلى غير ذلك.

فهناك سياسة قطاعية ديال التعاقد مع القطاعات اللي عندها كبداية، تعزيز إمكانيات الإنتاج، وكنهاية تعزيز إمكانيات التسويق، وحنا كندخلوا في هاد الصنف الثاني ديال تعزيز إمكانيات التسويق.

وشكرا السيد الرئيس، وشكرا لكم السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن لأحد أعضاء المجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

المستشار السيد خليد لهوير العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت بناء على الجواب ديال السيد الوزير واللي حاول يتكلم على البنية ديال العجز، حنا سواء بالخدمات أو بدون خدمات، الأرقام اللي تعطات هي أرقام ديال الحكومة، والأرقام أيضا هي ديال المندوبية السامية للتخطيط، وهي اللي كتأكد بأن هناك عجز، هناك قفز على هذا التفاقم ديال العجز، يعني السيد الوزير ما تكلمش أنه من حوالي عقد من الزمن العجز تفاقم والحكومة ما قامت حتى بشي إجراء، اللهم نوع من النقد للتجربة السابقة في كون أنه ما كانتش هناك استراتيجية وبالتالي كان هناك نوع من الارتجال، وفي تحديد بعض القضايا المتعلقة بالواردات واللي هي في الحقيقة هي نوع من الوقوف على السياسة الفلاحية لأن هناك فشل، السياسة الطاقية لأن هناك فشل، الإشكالية ديال التجهيز وربط الاستثمار هو المساهم هو اللي يمكن يعالج هذه الظاهرة.

أنا كنقول للسيد الوزير، الاستثمارات هذه خلال عشر سنوات في ارتفاع، اليوم الاستثمارات العمومية ما بين الميزانية والمؤسسات تفوق 100 مليار درهم، هل ساهمت في الحد من هذا العجز؟ لا بالعكس العجز مازال مستمر، في الوقت اللي المقاولات هي المستفيد الأول من النفقات الجبائية وخاصة قطاع التصدير، رغم هذه الإجراءات اللي هي لصالح المقاولة، المقاولة لم تتمكن من كسب أسواق جديدة.

بالنسبة للاتفاقيات مع الشراكة، حنا كنا في هذه القاعة ما صوتناش بالإيجاب للاتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية وقلنا في حينها بأنه اقتصاد جديد يزدهر في ظل قدر أكبر من حرية التعبير ومشاركة شعبية في صنع القرارات، أنتم تتكلمون اليوم يلاه خاصنا نوضحوا لهادوك الناس المغنيين أشنو هما الإمكانيات اللي عندنا في هذه الاتفاقيات في الوقت اللي كان خاصهم يكونوا مشروكين ومتبعين، والاختلال اللي كاين ديال التوازن ما بين الأطراف الموقعة على الاتفاق، ما بين اقتصاد سريع، لا الولايات المتحدة ولا غيرها، وبين اقتصاد بطيء ديال بلادنا.

حتى في المذكرة ديال تقديم القانون المالي، كنتجهوا للأسواق كنشوفوا نسبة النمو في المنطقة الأوربية والأمريكية كتجاوز 2%، لكن المنطقة الآسوية اللي فيها نسبة نمو كبيرة حنا غايبين عليها، لأن هناك اختلالات عميقة، ولحد الساعة ليس هناك ما يدل على أن الحكومة عندها إجراءات من شأنها أنها تعالج هذا الفقم ديال العجز ديال الميزان التجاري شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن لأحد أعضاء فريق العهد.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير.

هدفنا من طرح هذا السؤال لمرة خامسة أو رابعة هو أن تعي الحكومة بأن هناك مشكل قائم، وأظن أن الأرقام اللي سردنا في السؤال واللي غادي نعاود نسردها دابا تدل أن المشكل قائم، لأنه ما يمكن لنا شاي نحلوا ونواجهوا هذا المشكل إذا ما كنشا متفقين باللي راه المشكل كاين، باش كلشي يتعاون عليه باش نواجهوه.

السيد الوزير، الوضع ازداد تفاقما في التسع أشهر الأولى ديال 2007، 95 مليار درهم، يعني للعجز ديال 2006 جاءنا في تسعة أشهر ديال 2007، هناك بعض الملاحظات السيد الوزير في قراءة الأرقام المتوفرة، كنذاكروا على البترول في هذه الفترة، علاش كنذاكر ديال التسع الأشهر الأولى ديال 2007 البترول ليس له أي تأثير، 0.5 مليار درهم، ربما التأثير غادي يجي في هذه الثلاث أشهر اللي جاية، يعني الوضع غادي يزيد تفاقم يمكن هناك مخزون أو بترول أشتري بثمن آخر إلى آخره، ما كاينش أي تأثير في التسع أشهر الأولى، ولكن غادي يجي.

هناك ملاحظة أخرى، السيد الوزير، هي تفاقم المواد الاستهلاكية، هناك ما هو ضروري، كل ما هو équipement كما قلتم ما كاين مشكل، حبذا لو هذا العجز كله كيمشي للتجهيز وكيمشي la formation brute du capital fixe ما كاين حتى مشكل، ولكن على استهلاك هذا هو الذي يقلقنا السيد الوزير، نسهلك.

تفاقم المواد الاستهلاكية 10 مليار درهم أساسا كلها غذائية، أما القمح علاش كنتكلموا في هذه الفترة هذي يا الله 3 مليون درهم، في هذا التفاقم ديال 10 مليار درهم، مرة أخرى وهنا كيدل على حدة المشكل، لأنه العجز مع جميع القارات: أوربا 47 مليار درهم، آسيا 30 مليار درهم، أمريكا 12 مليار درهم، إفريقيا 6 مليار درهم ديال العجز، وهذا بدون احتساب التهريب القادم من الحدود الشرقية لبلادنا اللي الخبراء كيقدروها ب 5 أو 6 مليار درهم.

هناك ملاحظة أخرى، السيد الوزير، في قراءة الأرقام وهنا يمكن أن تكون قدوة للحكومة، هدرنا قبيلة على بريطانيا كان عندنا فائض لفائدة المغرب ديال 2 مليار درهم، في تسع أشهر استطاعت هذه البلاد أن تتدارك وأصبح الميزان التجاري معها متوازن، إن لم يكن لصالحها، استدركت الموقف.

الخلاصة، السيد الوزير، هو أننا وعبر الأسئلة التي طرحت في هذا المنبر حول هذا الموضوع خلال السنوات الماضية، لقد دخلنا العولمة بدون أن نهيء اقتصادنا، هذه حقيقة خصنا نقروها باش يمكن لينا نزيدوا للقدام، لم نهيء اقتصادنا لأنه المشكل كما قلتم، السيد الوزير، كاين الواردات اللي ضرورية ما عندنا ليها ما نديرو وكاين العولمة مفروضة علينا، أشنو هي القوة ديالنا؟ هي الصادرات، التنافسية ديال المنتوجات ديالنا.

ولكن مع الأسف، السيد الوزير، نلاحظ لا مع الحكومة السابقة ولا مع الحالية يعني الموضوع باقي ما عندوش الأهمية اللازمة. البرامج الحكومية فيه خمسة أسطر في هذا الموضوع، خمسة سطور، كيتكلم على الاستثمار تشجيع الاستثمار والمناطق الحرة، هذا كيعني نرجع اللي قلت في الأول بغينا الوعي ديال الحكومة بأنه مشكل خطير قائم في تجارتنا الخارجية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار...

المستشار السيد الحو المربوح:

بإيجاز السيد الرئيس من فضلك.

المشكل اللي يمكن كيجعل الحكومة لا تعي بهذا المشكل وهو كتسطر وراء ميزان الأداءات اللي هو مريح، علاش لا بفضل تنافسية الصادرات ديالنا بل بفضل السياحة كما قلتم والجالية المغربية بالخارج، التي نحيي بالمناسبة قوة مواطنتها الدائمة.

في الختام، السيد الوزير، إذا اعتبرنا أن تنمية الصادرات وتحسين هذا المؤشر الهام جدا ديال التجارة الخارجية ديال بلادنا، إذا اعتبرنا أنه يقع على عاتق وزارتكم في إطار، طبعا الحكومة ككل، فما هي

الأهداف المرقمة لهذه المؤشرات في أفق 2010؟ لماذا 2010؟ حيث ستسقط جل الحواجز الجمركية ويصبح الاكتساح الصيني أكثر خطورة، وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

شكرا السيد الرئيس.

هدفنا من وضع هذا السؤال، العجز التجاري هو ما كنا نطرحه أثناء دراسة اتفاقيات التبادل الحر والتنسيق الذي كنا لا نلمسه بين بعض القطاعات الوزارية: وزارة التجارة والصناعة ووزارة التجارة الخارجية، وطرحنا هنا عدة أسئلة خاصة فيما يتعلق بالمبادلات بين المغرب والإمارات العربية فيما يتعلق بالنسبة للطحين والكسكس آنذاك، والأزمة التي عاشتها البلاد من أزمة خانقة كادت أن تعصف بكثير من المؤسسات التي تقوم بتهييء هاته المادة، وقلنا آنذاك السبب مرد ذلك هو أثناء المفاوضات لم يكن هناك خبراء تقنيون، بل كانت تعتمد على بعض الأطر التي تشتغل فوق المكاتب، ليست بمهنية والآن نحن نجتر هاته الهفوات نريد من الحكومة الجديدة التي لا تتحمل المسؤولية بطبيعة الحال أن تتدارك وأن لا تقدم على أي شيء إلا إذا كان مدروسا يجنب المغرب هاته الهفوات التي نحن في غنى عنها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد رئيس فريق التحالف الوطني في إطار التعقيب دائما.

المستشار السيد أحمد الكور:

السيد الرئيس، كما أشاروا لها بعض الإخوان، السيد الرئيس، إذا سمحتم لا خلال الولاية السابقة أي حكومة السيد إدريس جطو أو حكومة التناوب، نبهنا لعدة مرات للخطورة التي كنا كنشوفوها قدامنا وكان دائما فيما يخص توقع هذه الأزمة ديال عجز الميزان التجاري وكان دائما السيد وزير المالية كيأكد أنه هذا التوقع غير وارد، أي هذه الأزمة غير واردة.

نتمنى من السادة وزراء حكومة السيد عباس الفاسي يوضعونا أكثر في الصورة باش يمكن لنا نتجاوبوا معهم في إصلاح هذه البلاد وفي نجاحها، لا اقتصاديا ولا اجتماعيا ولا ثقافيا، ولهذا السيد الوزير ندعوكم لأخذ هذا الموضوع بجدية، لأنه غادي نفسرها بالطريقة ديال l'épicerie باش نوضع الرأي العام في الصورة ونوضح له أكثر لأنه هي عبارة تقنية لأن العجز التجاري هي مصطلح تقني، أغادي نوضحها باش إفهمني الرأي العام: بحال واحد الأسرة كتصرف أكثر من ذاك الشيء اللي تتربح، هكذا كنشوفوه حنا اليوم.

ذكرت السيد الوزير قلت بأنه ما بين المواد اللي كترفع من الواردات هي الحبوب، إذا كنتم عرفتم هذا الشيء، آشنو هي السياسة اللي نهجتوا في إطار دعم زراعة الحبوب؟ نعطيكم مثل: فوتوا الآلاف ديال الهكتارات في إطار l'appel d'offre international، اللي استفدت منها واحد العدد ديال الشركات الأجنبية، علاش ما شجعتوش زراعة الحبوب؟

إذا كنتم كتقولوا هاذي من الضروريات معناه اللي تيرفع من الواردات ديال المغرب هي المواد الاستهلاكية كي شاروا لها الإخوان اللي قبل مني، علاش ما نهجتوش واحد السياسة محكمة في إطار دعم زراعة الحبوب؟

هذه الاتفاقيات في الولايات الماضية وقعتوا واحد العدد ديال الاتفاقيات مع بعض الدول، وفي بعض المرات تنظن لاش صالح هذه الاتفاقية؟ يا سيدي هذا المواد الاستهلاكية، هذا الدول للي تنبرم معها هذه الاتفاقية هذه المواد الاستهلاكية، هاذ الدولة تجي تصنعها عندي في بلادي، وثانيا ماشي معقول أننا نبقوا دائما تتركزوا على فرنسا وبلجيكا وهولندا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وزدنا دابا أمريكا، ونمشيو عند بعض الدول اللي يمكن في الجهد ديالنا وفي الحجم ديالنا، كالدول اللي برمنا معها أخيرا مجموعة من الاتفاقيات كأمريكا اللاتينية وإفريقيا واندعمو هذا الدول وانفتحو المجال ديال الاستثمارات من خلال القوانين، وانجلبو هاذ الدول إيجيو يستثمروا عندنا على الله وعسا انقادو هاذ الميزان التجاري، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة أو للرد على التعقيبات الأربع.

السيد وزير التجارة الخارجية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

بغيت نرجع مرة أخرى بملاحظتين:

الاولى: هي أنني لما ذكرت الأرقام، فالأرقام اللي ذكرتوها هي اللي ذكرت أنا، والمنبع هو نفس المنبع، حنا كلنا كناخذو الأرقام ديال مكتب الصرف، إذن ما كاينش تناقض في الأرقام، باش تقول لي راه الأرقام ديال الحكومة، راه الأرقام الرسمية هي باش كنخدمو كاملين.

ثانيا: أنا ما وجهت نقد لأي أحد وما تقولونيش اللي ما قلتوش، أنا أتكلم على خطة جديدة، هذه الخطة الجديدة هي منهجية كيف تفضل الأخ وذكر مؤخرا، هو أن مايمكنش نمشيو لشي سوق بالإمكانيات اللي عندنا بدون أن ندرس هذا السوق، هذه هي المنهجية الجديدة هو كاينة دراسات مسبقة قبل ماندیرو استثمار تجاري في أسواق معينة.

ثالثا: أنا متفق معكم بأن أوربا كتكون ثلثي الصادرات ديالنا أو أكثر، وهذا السوق كتعرف واحد النمو ديال 2% فقط، ولكن حنا مازال ما استنفذناش الإمكانيات ديال التصدير ديالنا في أوربا، اللي هو سوق طبيعي بالنسبة لنا، راه 400 مليون ديال النسمة تما، و إلى أخذت غير بلد واحد صغير في أوربا في الاتحاد الأوربي اللي هو البرتغال، خصنا نعرفو بأن البرتغال بوحده عنده القوة الشرائية ديالو تساوي القوة الشرائية ديال المغرب وتونس وليبيا مجموعة، ولهذا يعني خصنا نعرفو بأنه مازال ما استنفذناش الإمكانيات اللي كاينة في السوق اللي قريبة لنا، علما أن إلى أمشينا لآسيا وأمشينا لأمريكا اللاتينية أن مشكل ديال التنافسية في جل المنتوجات، ولكن الدراسات اللي إنشاء الله غادي نقومو بها غادي نطيركم البرمجة ديالها في المناسبات المقبلة إنشاء الله، غادي يتبين لنا في أي سوق يمكن لنا نبيع أي منتوج وبأي طريقة؟ هذا هو السؤال، أي سوق غادي نتجه لها؟ ماذا سأبيع في هذه السوق؟ وبأي طريقة سأبيعها؟

إلى جاوبنا على هذه الأسئلة بثلاثة، يعني الطريقة ديالنا ديال دخول الأسواق وديال الصادرات ديالنا ما يكونش عندنا مشكل.

رابعا: بالنسبة للهيكلة حنا المغرب دار دراسات هيكلية في مخطط "Emergence"، أو "إنطلاقة" اللي أحصى فيها سبعة ديال القطاعات اللي عند المغرب، فيها حظوظ كبيرة بالنسبة للتنافسية، فيها قطاعات جديدة وفيها قطاعات يمكن أن نسميها قديمة.

القطاعات الجديدة اللي يمكن نذكر منها السيارات والطائرات التكنولوجيات الحديثة، هاذوا قطاعات يعني المغرب انطلق في واحد السياسة إستثمارية كبيرة، هاذ السياسة الاستثمارية الكبيرة بالنسبة لهذه القطاعات كاملة، بالنسبة للسياحة عاد غادي تعطي المردود ديالها، نهار اللي غادي تدار وتصنع راه غادي تدخل 400 مليار ديال الصادرات، هذه أشياء اللي خص الإنسان يأخذها بعين الاعتبار.

المغرب في مرحلة انتقالية، مرحلة ديال المرور من واحد النوع ديال الاقتصاد اللي كان مبني على القطاع الأول والثاني، يعني الفلاحي والمعادن من جهة والصناعات الكلاسيكية أو التقليدية من جهة أخرى، داز للقطاع ديال الخدمات والصناعات الحديثة، هذا الشيء كيطلب واحد الوقت باش إكون عنده مردودية على الصادرات.

في هذا الإطار، خصنا نعرفو بأن لما كنتجهو لهذا النوع من هذه الاستثمارات، يعني منهجية التصدير تختلف، إلى أخذنا القطاعات اللي جاء بها مخطط "الانطلاقة" "Emergence" كنلقاو جوج ديال الأنواع:

النوع الأول: هما المستثمرين الكبار اللي كيجيوا بالزبناء ديالهم، الدور ديالنا كحكومة كيخصنا نسهلو لهم الأمور باش إيلقوا المناخ المناسب للاستثمار، هاذوا كيجيبوا معهم les clients ديالهم وكيجيبوا المبيعات ديالهم، خصنا نسهلو لهم الأمور، وخصنا تكون عندنا اتفاقيات اللي كتجعلهم أنهم يكونون عارفين بأن المغرب يمكن لهم أن يقتحموا الأسواق، لما جات رونو جات باش تبيع لنا غير في المغرب، جات باش تبيع من خلال المغرب في العالم بأسره، ولولا الاتفاقيات اللي عندنا ما كان يمكن باش إيجي مستثمر من هذا الحجم للمغرب هذا كمثل؛

النوع الثاني: النوع الثاني ديال المقاولات اللي غادي تكون داخلة في هاذ البرنامج ديال "Emergence"، هو القطاعات الكلاسيكية للمغرب كالألبسة، كالنسيج، كالصناعة التقليدية.

هذا النوع كيخصو مواكبة مبرمجة ماديا ويعني من الناحية ديال المنهجية للتصدير، هادو كيخص المقاولات نديرو لهم دراسة ديال السوق، نديرو لهم استسواق يعني le marketing ديالهم بمعنى الكلمة، نمشيو معهم حتى نلاقيوهم بقنوات التوزيع ونحلو لهم السوق، هذه هي المنهجية الجديدة، هو أننا ما غاديش نكتفيوش باش نديرو معرض في باريس أو في ألمانيا، غادي نمشيو نباشرو اللقاء مباشرة مع قنوات التوزيع ونفتحو الباب للمنتجين باش يخدموا مع هاذ الموزعين، وباش نحلو المشكل كذلك ديال القدرة الإنتاجية، لأن في غالب الأحيان هاذ قنوات التوزيع كيكون عندهم واحد المشكل ديال الكم

زيادة على الكيف، فحنا لجينا لطريقة Consortium يعني ديال الاستيراد، هناك التجربة اللي بدأت وغادي إنشاء الله نعززها.

كاين هناك كذلك التعاون الدولي اللي ماشي معنا في هذه المنهجية وغادي إنشاء الله انطلقوا، وأنا كنظن غادي يكون عندنا موعد إنشاء الله عما قريب باش نعطيوكم بتدقيق البرنامج اللي عندنا في هذا الشأن، ولكم الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير التجارة الخارجية.

وننتقل إلى الأسئلة الآنية الموجهة إلى قطاع الشؤون الاقتصادية والعامة، وعددها أربعة وهي كذلك تتميز بوحدة الموضوع، إذا نتبنى نفس المنهجية للأسئلة دفعة واحدة والأجوبة دفعة واحدة.

السؤال الآني الأول الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول مواجهة الارتفاع المستمر لسعر النفط، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، حمة أهل بابا، عزيز الفيلالي، مصطفى القاسمي، جمال بن ربيعة، رفيق بناصر، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد أحمد القادري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الفريق الاستقلالي تقدم بهذا السؤال لا لبعيد المناقشات التي عرفها مجلس النواب في هذا الموضوع، ولكن ليمارس دوره كقوة اقتراحية لمساندة الحكومة التي ننتمي إليها.

بداية نريد أن نثمن القرار الذي اتخذه السيد الوزير الأول للحكومة فيما يتعلق بعدم الزيادة في ثمن البترول وفي ثمن المحروقات، وهذا قرار حكيم رغم أنه يكلف صندوق المقاصة تحملات إضافية، ولكنه فعلا يهدف إلى استقرار الأسعار وإلى المساهمة في محاربة التهميش والفقر، لأن الزيادة في البترول تعني الزيادة في جميع الأسعار.

نحن نعتقد أن هناك اتجاه الحكومة لتعزيز البحث حول الوسائل الجديدة للطاقة التي هي ممكن أن تستعمل في المغرب كالطاقات المتجددة، استعمال الطاقة الشمسية، استعمال الرياح، استعمال اليورانيوم واستعمال كل الإمكانيات التي يمكن أن تعطي... الأحجار النفطية كذلك أصبحت الأثمان أعتقد قابلة للمنافسة، ولكن بالإضافة إلى هذه العوامل كلها، كنعطيو واحد الاقتراح للحكومة، إذا كانت الجامعة العربية لم تنجح في تحقيق مكاسب في القضايا السياسية للعالم العربي، فعلى الأقل يمكن أن نفعل الميثاق الاقتصادي مع الجامعة العربية، ما يسمى بالتكامل الاقتصادي.

لابد أن تتحرك في إطار الدبلوماسية، إما الدبلوماسية الثنائية أو المتعددة الأطراف من أجل الوصول إلى استعمال هذه الإمكانية في الاستفادة من أثمان تفضيلية للبترول، كاين ثلاث دول عربية لا تنتج البترول بصفة نهائية، كاين المغرب كاين لبنان كاين الأردن، ولكن كاين دول الخليج التي تنتج هذه المادة والكثافة السكانية بالنسبة ها قليلة، العائدات كثيرة، ممكن المغرب ليس دولة صناعية كبيرة ستثقل ميزانية أو هذا الثمن التفضيلي إذا وقع بالنسبة للمغرب.

كذلك ممكن أن تساهم هذه الدول في الحد من العجز في الميزان التجاري وبالتالي في الحد في المزيد من الفقر، فكذلك ممكن العائدات تستعمل كصندوق للاستثمارات، لأن العائدات البترولية الكثيرة بالنسبة لهذه الدول اللي عندنا معها علاقة صداقة كبيرة وشقيقة كدول الخليج، العائدات ممكن أن تكون للصندوق للمزيد من الاستثمارات، لخلق مناصب شغل ولخلق التوازنات الأساسية لواحد المجتمع.

إذن هذه النقطة نريد من الحكومة أن تحرك الآلية الدبلوماسية، أن تحرك العلاقات المتميزة بين المملكة المغربية وبين الدول الشقيقة المنتجة للبترول، وعلى الأخص دول الخليج، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني الآني الموجه أيضا إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على الميزانية العامة، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس مرون، محمد فضيلي، عمر المكدر، عبد الحميد السعداوي، محمد عدال، إدريس الحسني، حسن أبو العز، الحسن أمزوغ، عياد الطيبي، عبد الرحيم الشرقاوي، مصطفى الرداد، بوسلهام بيتة، حسن القيشوحي وسعيد التدلاوي، فليتفضل أحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي إخواني المستشارين،

معالي الوزير،

تعرف أسعار البترول ارتفاعا مهولا يكاد يكون بنيويا، حيث فاق سعر البرميل حاجز 96 دولار، وأؤكد للمرة الثانية 96 دولار، وهو ما ينعكس سلبا على الميزانية العامة للدولة، بحيث تضطر الحكومة للتدخل من خلال دعم أثمنة المحروقات المعروضة للبيع في السوق الوطنية، وترمي مثل هذه الإجراءات إلى التخفيف من أثر ارتفاع أسعار هذه المادة الحيوية على القدرة الشرائية للمستهلكين، وهو ما يستدعي رصد اعتمادات مالية مهمة.

تساؤلاتنا إليكم السيد الوزير وهي:

ما هو حجم الاعتمادات المالية التي رصدتها الحكومة لهذا الغرض برسم هذه السنة؟

وما هو أثرها على الميزانية العامة للدولة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثالث الموجه كذلك إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول الارتفاع المستمر لأثمنة المحروقات للمستشارين المحترمين السادة: بوشعيب الهيلالي، محمد الخضوري، سعيد سرار، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الحميد فاتحي، عبد الرحمان أشن، حسن أكليم، أحمد العاطفي، عبد الوهاب بلفقيه، فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد بوشعيب الهيلالي:

السيد الرئيس،

الأخت المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السيد الرئيس، لقد عرفت أثمنة المحروقات المتتالية ارتفاعا متتاليا كذلك في السوق المغربية، وقد تحملها المواطن على مضض، ويروج الآن في أوساط الرأي العام المغربي على أن زيادات محتملة جديدة في المحروقات.

ويقول عدد من الخبراء على أن إذا كانت في هذه السنة زيادة أو ارتفاعا في أثمان المحروقات ستصطدم حقيقة بالمدخول المحدود للمواطن، وستضر بسوق النقد، وكذلك وبكيفية صريحة ستضر حتى بمستعملي الدراجات الصغيرة، الشيء الكبير في هذا هو أنها ستضر بمستعملي الآلات الفلاحية، وفي هذه الحالة ديال الجفاف، ونحن لا ننتظر دراسات للتفكير في حلول، لأن كما أشاروا بعض الإخوان الذين سبقوني هو أن البترول هو البترول، الثمن الوطني والثمن الدولي، ولكن حنا قلنا بكل صراحة هو أن المواطن المغربي لا يمكنه في هذه الظروف تحمل الزيادة في المحروقات.

لهذا نطرح السؤال بكيفية صريحة، هل الحكومة سواء في هذه الميزانية أو في غير هذه الميزانية ستتحمل التغطية ديال الزيادات المرتقبة من طرف صندوق المقاصة؟

هذا سؤال صريح، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الرابع والأخير الموجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة، حول ارتفاع أسعار النفط للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عادل المعطي، الغازي أغرابة، عبد المجيد المهاشي، أحمد النماوي، علي أساكتي، عبد المجيد أبرشان عمر الجزولي فليتفضل أحد المستشارين لبسط السؤال.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم، إننا في الفريق الدستوري نطرح سؤالنا في نفس السياق الذي طرحه المستشار المحترم قبلي، فحيث أن ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية قارب 100 دولار، وكان له أثر واضح على السوق الداخلية، وخصوصا الفئات ذات الدخل المحدود وفئات الفقراء.

كما أن أثره واضحا على الميزانية العامة التي تتحمل مصاريف المقاصة، وما يثير التخوفات هو مدى قدرة الاقتصاد المغربي على تحمل هذه الارتفاعات أو استمرارها على المستوى الدولي؟

وعليه، فإننا نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة آثار ارتفاع أسعار النفط بالسوق الدولية؟ وما هي استعداداتها لمواجهة استمرارية هذا الارتفاع؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على الأسئلة الأربعة.

السيد نزار بركة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي في البداية بعد أن أتوجه بالشكر إلى السادة المستشارين المحترمين على أسئلتهم المتعلقة بالقلق الذي نشعر به جميعا أمام ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، وتخوفنا المشروع من الآثار السلبية لهذا الارتفاع على القدرة الشرائية للمواطنة وللمواطن المغربي.

في هذا المقام يجب التذكير بأن الحكومة كانت وما تزال تبذل مجهودا كبيرا لدعم المحروقات ومواجهة فاتورة النفط، وفعلا يمكن أن نلمس هذا المجهود من خلال الميزانية المخصصة للمحروقات التي عرفت ارتفاعا تصاعديا يفوق نسبة 369% منذ سنة 2002 إلى الآن، بحيث مر الغلاف المالي من مليار درهم سنة 2002 إلى 3.9 مليار درهم سنة 2005 إلى 4.5 مليار درهم سنة 2007.

والواقع أن الرفع المضطرب لميزانية هذا الدعم تم إقراره لهدف مزدوج؛

أولا: من جهة امتصاص وتحمل الارتفاعات الصاروخية التي سجلتها أسعار النفط، من جهة أخرى الاستجابة للاستهلاك الوطني المتزايد للمحروقات.

بالنسبة لأسعار المحروقات فقد تضاعف ثمنها بنسبة مهمة منذ 2002 فاق ثلاث مرات، حيث انتقلت المتوسط من 24 دولار للبرميل سنة 2002 إلى 57 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 61 دولار للبرميل سنة 2006 إلى 95 تكلمتيو على 97 دولار للبرميل سنة 2007.

بالنسبة للاستهلاك الوطني للمحروقات، فقد عرف كذلك الطلب الداخلي ارتفاعا خلال السنوات الأخيرة، بحيث مر من 5.2 مليون طن سنة 2002 إلى 6 مليون طن من هذه السنة، أي بزيادة حوالي 17%، وهذا راجع أساسا إلى النمو الديموغرافي 1,4%، التحسن الذي طال مستوى المعيشة واستهلاك المواطنين.

الدخل الفردي كذلك الذي تنامى بمعدل 5% ما بين 2002 و2007 وخصوصا الدينامية التي عرفها الاقتصاد الوطني، أنتم تعرفون بأن مستوى النمو عرف تسريع وتيرته إلى 5% في الخمس سنوات الماضية.

وهكذا في ظل ازدياد الاستهلاك الوطني للمحروقات ورغم الارتفاع الصاروخي والمتتالي للأسعار الدولية، قررت الحكومة برسم سنة 2008 أن يواصل صندوق المقاصة عمله بدعم المحروقات، الأمر الذي استلزم رفع ميزانية الدعم الموجه للمحروقات كما هو الشأن بالنسبة لباقي المواد الأساسية المدعمة/

وهنا بغيت نجاوب الإخوان المستشارين وأحيطكم علما بأنه قد تم رصد برسم مشروع قانون المالية سنة 2008 غلاف مالي يناهز ما يقرب 7 مليار ديال الدرهم لدعم المحروقات، أي بارتفاع يعادل 49% مقارنة مع سنة 2007، وهو ما يمثل 34% من مجموع الميزانية المخصصة للمقاصة اللي هي في حدود 20 مليار ديال الدرهم، وهي التي تمثل كذلك ما يقرب 4% من الميزانية ديال الدولة/

وينبغي التشديد هنا على أن الحكومة قد تعاطت وستظل تتعاطى مع هذا الارتفاع المهول لأسعار المحروقات بكل مسؤولية، وذلك حرصا ومراعاة للقدرة الشرائية للمواطنين، وحماية لتنافسية النسيج الاقتصادي الوطني ومن بينه الفلاحة بالخصوص/

وللتذكير فإن الحكومة اتخذت منذ شتنبر 2006 كل التدابير اللازمة والممكنة لعدم عكس هذه الزيادات الدولية المتواصلة واليومية أحيانا في المحروقات على السوق الداخلي واستهلاك المواطنة والمواطن المغربي، بل أكثر من ذلك فإن الحكومة لم تفعل ميكانيزم المرجعية لأن هذه الفترة إلا لتخفيض سعر المواد النفطية، بحيث تم تخفيضها مرتين متتاليتين في كل من أكتوبر 2006 بنسبة 6%، وفي نهاية يناير 2007 بنسبة تتراوح بين 3% و 15%.

وأؤكد مرة أخرى أن الحكومة ستعمل جاهدة من خلال صندوق المقاصة على تعزيز قدرتنا التنافسية على الصعيد الوطني، لتحمل وامتصاص هذه الصدمة البترولية المتصاعدة التي نعيشها حاليا، وذلك في حدود ما تسمح به إمكانيات الدولة.

بالنسبة للسؤال المتعلق بتحريك المساعي الدبلوماسية العربية لمواجهة هذه الصدمة البترولية، فإننا نحبذ الفكرة ونشكركم على هذا الاقتراح، وصحيح أنه كان لهذه المقاربة وقع إيجابي في الثمانينات، وساهمت فعلا

قبل ذلك في مساعدة المغرب على تحمل أزمة النفط في السبعينات، خصوصا من طرف دول الخليج كالمملكة العربية السعودية التي لعبت دورا أساسيا في هذا الميدان، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه منذ سنة 1997 هناك معطيات جديدة:

المعطى الأول: هو تمت خوصصة شركة "لاسمير" سنة 1997 وبالتالي ليست الحكومة هي التي تستورد المحروقات، وإنما شركة "لاسمير" كتتكلم على البترول الخام، هي شركة "لاسمير" هي التي تستورد؛

ثانيا: إن السعر المرجعي المعتمد لدعم المحروقات من طرف صندوق المقاصة هو سعر النفط المكرر في سوق روتردام الدولية، وليس سعر النفط الخام المستورد، وبالتالي فإن كل المجهودات والمساعي لاستيراد النفط المستورد بأسعار تفضيلية لن يكون له أي وقع ملموس على المقاصة، وأكثر من هذا وفي إطار برنامج استثمار 600 مليون درهم الذي ستقوم به شركة "لاسمير" لتوسيع طاقتها الإنتاجية، فقد تم إبرام سنة 2004 اتفاقية تهدف إلى تحديث وتطوير منشآتها قصد تحسين جودة المنتوجات وتغطية الاحتياجات المتزايدة للسوق الوطني، ولتمكينها من تحقيق هذه الأهداف ثم الإبقاء على منظومة الأسعار إلى غاية دجنبر 2008، السعر المرجعي غادي يبقى، السعر ديال ليصانص، ديال البنزين، ديال الفيول اللي في الأسواق العالمية المكررة، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الآن لكم السيد المستشار الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكرا لكم السيد الوزير، بطبيعة الحال النقط التي تطرقت لها لا اختلاف حولها، ولكن الملاحظة وهو أننا لا يمكن أن نجعل من الخوصصة عائقا في التعاون الدولي، لأن يمكننا مع "لاسمير" اللي حقيقة تشكل واحد الخطوة أساسية في الصناعة ديال تكرير البترول، واللي المغرب كان من بين الدول السباقة للانتباه إلى الفائدة وإلى الأهمية انتاع الصناعة التكريرية انتاع النفط بعكس الكثير من الدول، وأحيانا تيتحكم بالطاقة التكريرية انتاع البترول، تيتحكم في الأسعار أكثر من الدول المنتجة.

فلهذا هذه واحد الأمور اللي أشرت إليها، ولكن يمكننا في إطار الاتفاق مع "لاسمير" باش إلى كان هناك شي ثمن تفضيلي، إيكون الاستفادة على صعيد الدولة وعلى صعيد المواطنين، وهذا شيء ممكن لأنه العقد شريعة المتعاقدين، يعني الخوصصة لا يمكن أن تكون عائقا في تحقيق أهداف المصلحة العليا، لأننا كنا دائما في حزب الاستقلال نقول الخوصصة التي هي لصالح المواطنين ولصالح الاقتصاد الوطني، وأعتقد أن الحكومة يمكن بالإضافة إلى الأشياء التي أشرت إليها انتاع التحمل، وبالإضافة إلى الطاقات البديلة، غادي يمكن لها أن تستعمل كل الإمكانيات بما فيها هذا الجانب، اللي هو جانب الدبلوماسية فيما يتعلق بتفعيل التكامل الاقتصادي، وشكرا.

إلى سمحتو، السوق الأوربية المنتوج الفلاحي تدخل يعني للاتحاد الأوربي باش يدعم الفلاح وباش يدعم المنتوجات، فأعتقد أننا يمكن لنا تفعيل التكامل الاقتصادي على مستوى الجامعة العربية، وكما قلت على الثنائية مع الدول اللي عندنا معها علاقات شقيقة، دول شقيقة عندنا معها علاقات متميزة وهذا أعتقد غادي يكون عنده مردود إذا سمحتم، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب دائما.

المستشار السيد سعيد التلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

انسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، السؤال ديالنا كان واضحا، تكلمنا على السعر ديال البترول، وجبت لنا واحد العرض اللي سردت منذ من سنة 2002 وأعطيتنا الأرقام من مليار إلى ثلاث ملايير درهم، من سعر الدولار من 24 دولار إلى غاية 97، 97 دولار في 2007، الاستهلاك من 5 ملايين إلى 6 ملايين، والمجهودات التي تقوم بها الحكومة باش ما غادي تزيد شاي في البترول حتى 2008.

وتحبذون كذلك المساعي الدبلوماسية التي جاء بها كاقتراح زميلي المحترم، أنا أقول أتمنى في العرض ديالكم أنكم تنطلقوا من واحد المبدأ اللي كيقول: "لا تعطينا سمكة كل يوم بل علمني كيف أصطادها".

والحال هنا، الحكومة لم تقم بأي مجهود فيما يخص سعر البترول، 97 دولار خاصنا نفهموها كيفاش جات، البترول راه ب 60 دولار، كاينة 13 دولار 14 ديال المضاربين، وكاينة 20 دولار ديال الأزمة اللي كاينة في العراق وإيران وفي بعض الدول.

شركة "لاسمير" في 97 تخوصصت شكون شراها؟ اشترتها شركة "Corral" النورفيجية أكبر مضاربة في البترول، إذن هذيك حامية رأسها.

ثم هناك اتفاقية مع شركة "لاسمير" اعطينها تزود رأسها بالطاقة الكهربائية وخلقت مولد كهربائي داخل المصنع، ووفرت 10 مليار في السنة، راه ماشي الحكومة اللي جابت هذا المجهود، ونبقوا اندرقوا الشمس بالغربال، نقولوا الواقع، هذه أشياء غاية عن المواطنين، غاية عن السادة المستشارين، ولكن معروفة عند الإخوان في الحكومة "القديمة الجديدة"، ولكن خاصنا نسميو الأشياء بمسمياتها.

هناك مع كامل الأسف الطاقات المتجددة للي ما تكلمناش عليها ولماذا؟ رغم أن التوصيات ديال المؤتمر ديال برلين الأخير اللي تكلم على الطاقة الشمسية وقال ما هي احتكار ديال حد، وتكلم على الدول العربية اللي ما كتهتمش بها، وتكلم على الطاقات الجوفية، ونحن لنا محطات مهمة، كمحطة مولاي يعقوب، كمحطة الحامات بإقليم الراشيدية، كعين العاطي، هذه طاقات مهمة كيمكن لنا نتقدم فيها ونفكر فيها، كاين طاقات مهمة جدا ما فكرناش فيها، تقدمنا شيئا ما، كاين النفايات المنزلية، مدينة الدار البيضاء تنتج 3900 طن يوميا، وهناك دراسة حاليا كيمكن بالبيوكاز داخل محطة النفايات أن ننتج ثلث إنتاج جهة الدار البيضاء الكبرى فيما يخص استهلاك الطاقة.

هذه مسائل اللي خصنا نفكرو فيها في المستقبل، لأن حنا دولة ما عندنا بترول، ما عندنا حتى حاجة هكا خصنا نفكرو، ما شي نجيو نقولو الحكومة هنيئا لك غادي نبقوا حتى دجنبر، ما نبقاوش نكذبو على رأسنا، دجنبر حنا عارفين الشروط ديالو، شركة "Corral" كتحكم في السوق العالمي، وهي اللي شارية "لاسمير" وتعطات لها واحد العدد ديال الامتيازات، تعطاها السلم الاجتماعي في الاستثمار اللي كتعمل أخيرا، تعطاتها واحد العدد ديال الأمور، هاكا باش استطاعوا أوصلوا لهذه النتيجة، يقولوها لنا وحنا نصفق لهم، ولكن نفكرو من الآن، الحكومة تفكر بجدية في الطاقات المتجددة اللي غادي يمكن لنا نواجهو بها المستقبل، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة دائما في إطار التعقيب لأحد المستشارين لفريق الاتحاد الدستوري.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

السيد الرئيس،

هو في الحقيقة كنشكرو السيد الوزير على العرض اللي أعطانا، واخا دوك المعلومات كلها كنعرفوها، أنه المجهودات اللي كدار لامتصاص ارتفاع الأسعار وكذلك لتلبية الحاجيات ديال المستهلكين، ولكن سؤالنا راه كان واضح، وهو أنه المواطن آش بغا يعرف من خلالنا هنا؟ وهو آش غادي تكون شي زيادة في أسعار ديال لترو ديال l'essence والمازوط في هاذ 2008؟

الجواب كان في الحقيقة شويا كيقول لنا حسب ما سمحت به الظروف إلخ، بغينا السيد الوزير أشنا هو رأيكم بوضوح، واش غادي تكون الزيادة في 2008 مثلا إلى استمرت الأسعار في الارتفاع؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد بوشعيب اهيلالي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

هاذ القضية ديال حماية المواطن من أثمنة المحروقات، لقد أشار بعض المستشارين المحترمين على أن الزيادة في المحروقات هي الزيادة في جميع المواد، نحن لا نبحث على الحلول الكبرى، الشيء الذي يهمنا في المغرب بالنسبة للمواطن المغربي يطلب الحماية ديالو من الزيادة، لأن الحكومة العمل ديالها هو هذا في الميزانيات، وأنا بالدور ديالي كنشكر السيد الوزير على التوضيحات، اللي هو من العادة ديالو كيعطيها لنا في الأسئلة ديالنا.

إنما كلمة صندوق المقاصة حنا ما مبعدينش منها، كنجيبو التحمل الذي يجب على الحكومة أن تجعل آلة المقاصة شيء واجب بالنسبة لها، وأن في كلمة الوزير جاءت بإمكانيات، حنا كنطلبوا باش هذه الكلمة

ديال الإمكانيات ديال الحكومة فهمتيني، كنظن على أنه خصها تزول، لأن القضية قضية أمن ديال جميع المواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات الأربعة.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم مرة ثانية على المعطيات والملاحظات التي وردت في تعقيباتكم، بغيت في هذا الإطار إلى سمحتم نوضح، لأن كاين عدة تساؤلات حول ما هي الأمور التي ستقوم بها الحكومة في المستقبل إذا ما استمر ارتفاع سعر البترول؟

أنا بغيت غير نذكر السادة المستشارين الكيفية باش اشتغلنا بها، المسودة اللي قامت بها الحكومة السابقة كانت تبنات على واحد الفرضية ديال 68 دولار للبرميل، ملي جاءت هذه الحكومة من بعد الاجتماع اللي كان في المجلس الحكومي، قررنا أننا نرفعوا هذه الفرضية إلى 75 دولار للبرميل، وقدرنا فرضية أخرى وهو أنه سعر الأورو سيساوي 1,4 دولار، هذه هي الفرضيات علاش اشتغلنا.

علاش بنينا هذه الفرضيات؟ بنينا هاذ الفرضية اللي اختارنا على أشنو تيروج في السوق الدولية من طرف المتخصصين في هذا الميدان، هناك منظمات دولية، هناك أبناك دولية اللي تتقوم بهذا الأمر، هناك كذلك أخصائيين متخصصين في الميدان اللي عندهم الإمكانيات، (مع الأسف السيد المستشار امشا) باش نعطيه (حاضر ما شتوش)، إذن بالنسبة للسؤال اللي طرح كاين اختصاصيين اللي قاموا بهذه العملية واعطوا بعض الأرقام اللي غادي نذركها إليكم إلى سمحتم.

بالنسبة للبنك الدولي أعتبر كذلك أنه غادي يمشي في إطار 75 دولار بالنسبة للسنة المقبلة، إلى اخترينا "Deutsche Bank" اعتبر أن سعر البترول غادي يهبط ل65 دولار بالنسبة للسنة، كنتكلم على المتوسط ديال السنة، ماشي معلوم هاذ المستجدات اللي كتكون أخيرا، "Barclays Bank" اعتبر بأن سعر البترول غادي يكون في حدود 72 دولار، "Energy First"، وهي متخصصة في الطاقة تتعتبر بأن السعر ديال النفط غادي يوصل 73 دولار، وبالنسبة للحكومة الأمريكية اعتبرت بأن سعر النفط غادي يكون في حدود 80 دولار، إذن الفرضية اللي أخذنا هي قريبة من أكبر مستوى اللي كاين في السوق العالمية بالنسبة لسعر هذه المادة الأساسية.

من جهة أخرى أشنو وقع في هذه الفترة؟ في الوقت اللي درنا هذه العملية الدولار عرف تخفيض ديال القيمة ديالو، أي بالنسبة للصرف ديال الدولار مقابل الأورو انخفض من 1,4 إلى 1,45، إذن الأورو يساوي اليوم 1,45 وقع انخفاض ديال ما يساوي 8%، فبالتالي هذيك 75 دولار للبرميل رجعت تتساوي اليوم 80 دولار للبرميل، هذه الفرضية اللي خذينا حنا في هذاك الوقت بحكم هذا الانخفاض في سعر الدولار، جعلت أن 75 ديال البرميل رجعت بالنسبة لمستوى التوازن ديال صندوق المقاصة وفي حدود ديال 80 دولار للبرميل، أي حنا في الصف الأعلى ديال الفرضيات اللي كاينة في السوق اليوم، وبالتالي فهذا يجعل أننا تتمنوا معلوم بأن هذه الفرضية تحقق، عندنا واحد الهامش اللي تيجعل أن صندوق المقاصة غادي يمكن لها تقوم بالمحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، ونعمل جاهدين باش ما يكون أي انعكاس على القدرة الشرائية للمواطن.

ملي كنقولو في حدود الإمكانيات، هي هذه العملية التي قمنا بها، وكذلك الأموال التي رصدناها لصندوق المقاصة بالنسبة للمحروقات، ولكن بغيت ندقق واحد النقطة اللي جاءت في التدخل ديال السيد المستشار، اللي تيقول إلى رفعتيوا في السعر ديال النفط أو في سعر المحروقات غاي يكون عندها انعكاس على المواطنين إلخ وعلى القدرة الشرائية للمواطنين، كيخاصنا كذلك هنا ندخلوا في الحيثيات وندخلو خصوصا في التدقيق، لأن ملي تنتكلمو مثلا على المازوط أنا متفق معك، لأن المازوط إلى تم الرفع ديال مستوى المازوط كيضر بالنقل، كاين كذلك الصناعة، الفلاحة إلخ كتضر.

مللي تنتكلمو على ديازال350، مللي تنتكلمو الزيت superالجديد اللي كاين اليوم في السوق "sans plomb"، واش تيضر هذا على القدرة الشرائية ديال المواطنين المستهلكين؟ واش تيضر الاستهلاك؟ واش غادي يجعل أن جميع الأسعار اللي كاينة في السوق غادي ترتفع؟

تتقيس واحد الفئة معينة اللي عندها إمكانيات، واللي يمكن لها تساهم معنا في إطار ديال التضامن، باش نواجه هذه الإشكاليات اللي مطروحين اليوم، وبالتالي غير باش نكونو واقعيين ونتلكم حسب المعطيات الدقيقة.

بالنسبة للنقطة اللي جاء بها الأخ المستشار حول القضايا ديال الطاقات المتجددة، أنا بغيت نذكر التصريح ديال السيد الوزير الأول في هذا الموضوع وبالتصريح الحكومي اللي تيقول سنعمل جاهدين باش نجعلو أن نسبة ديال الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة توصل 20%، هذا هو التوجه اللي أننا في افق 2012، وغادي تكون إنشاء الله تدابير في إطار قانون المالية ديال 2009 لأن الوقت مع الأسف كان وجيز جدا ما كاينش عندنا الوقت باش ندرجها دبا، ولكن كاين واحد الإستراتيجية اللي حنا تنشتغلو عليها باش نجعلو أن هذه الطاقة المتجددة تكون عندها واحد الوقع أساسي، ونخفضو من التبعية اللي عندنا اتجاه الأسواق النفطية.

الأخ المستشار ذكر واحد الإشكالية مطروحة تيقول كيف يعقل الحكومة مادارت والو ما قامت بوالو، بالنسبة للأسواق الأسعار ترتفع وهذه مضاربة دولية إلخ، أنا بغيت نذكر بأن المغرب ما تينتج النفط راه قالها بنفسه، بحكم أنه ما تينتجش البترول فما يمكن لوش يكون عنده وقع في السوق الدولي ديال البترول، راه جميع الدول اللي ما تنتجش البترول ما عندهاش الإمكانية باش يمكن لها... فلهذا ما يمكناش نرجعو إشكالية ديال ارتفاع الأسعار ديال البترول على الصعيد الدولي للحكومة المغربية.

ولهذا في هذا الإطار نأخذو المعطيات الحقيقية اللي كاينة في السوق ونمشيو في إطار ديال التشارك، وهنا مرة أخرى بغيت نذكر الإخوان اللي طرحوا عدة أسئلة في هذا الموضوع، بأنني مستعد باش نشتغل معهم ونشوفو نأخذو عندهم جميع المعطيات، الأفكار والاقتراحات، التي يقدمها المستشارين.

وبغيت نذكر كذلك بأن بالنسبة لهذه الإشكالية ديال الأسعار، من طلب من مجلسكم الموقر، غادي إنشاء الله تنعقد يوم الثلاثاء القادم واحد الجلسة خاصة باش نتناقشو على هذا الموضوع، وتكون عندنا فرصة باش نعطيو المعطيات والاقتراحات، وحنا مستعدين نشتغلو مع مجلسكم الموقر وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، باسمكم أشكر السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالشؤون الاقتصادية والعامة على مساهمته معنا، أشكر الجميع.

هكذا، السيدات والسادة المستشارين، نكون قد أتينا على نهاية جدول أعمال اليوم.

شكرا، ورفعت الجلسة.